

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

التجار يوفون بواجبون المجاعة
في حكومة عبدة كبير التجار بين
المسئولية القانونية لمراجعة الحسابات
دراسة لملاءمة المعالجة الضريبية للاستهلاكات
في الضريبة الموحدة
في ضوء الاتجاهات المحاسبية والضريبية المعاصرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رأس المال
المصدر والمدهوع
١٣٢ مليون دولار أمريكي

رأس المال
المخصص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي



شركة مساهمة مصرية

فتائج البتة

في نهاية الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٣ م

بيان بالنتائج المحققة		٢٠٠٣/٩/٣٠ م	٢٠٠٢/٩/٣٠ م	معدل النمو
• إجمالي أصول البنك	١٣٧٤٣	١٢٥٣٥	٩,٦	%
• جملة ودائع العملاء	١٢٠٢٢	١٠٦٥٠	١٣,٠	
• إجمالي أرصدة التوظيف والاستثمار	١٢٨٢٤	١١٦٧٤	١٠,٠	
• حصة المالكية	٣٧٤	٣٤٨	٧,٥	
• المخصصات	٨١٠	٧٨٠	٣,٨	
• إيرادات النشاط عن الفترة (يناير / سبتمبر)	٤٩٨,٩	٤٥٠,٧	١٠,٧	
• المصروفات عن الفترة (يناير / سبتمبر)	٦٠٥	٦٠	٠,٨	
• صافي أرباح الفترة (يناير / سبتمبر)	٤٢٨,٤	٣٩٠,٧	١٢,٢	

فروع البنك

- فرع الجيزة: (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .
- فرع القاهرة: (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة .
- الفروع الأخرى: الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسسوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور - طنطا - بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق .
- الإدارة العامة لأمناء الاستثمار:

لخدمتكم في المجالات العقارية والاستثمارية

ومقرها ١٧ شارع الفالوجا. العجوزة - ت: ٣٠٣٦٤٠٨

www.faisalbank.com.eg

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً
العدد ٤١٦ - ديسمبر ٢٠٠٢ م

نائب رئيس التحرير

أ. د. / كامل عمران

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أحمد عاطف عبد الرحمن

فَهْ هَذَا العدد

صفحة

- كلمة العدد (رئيس التحرير)
- التجاريون يواجهون المجاعة في حكومة عبيد كبير التجارين ٢
- المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات ٤
- دراسة لملاءمة المعالجة الضريبية للاستهلاكات في الضريبة الموحدة ٢٥
- في ضوء الاتجاهات المحاسبية والضريبية المعاصرة .
- دليل التوقعات (قراءات) ٣٧
- فهرس عام للمجلة عن عام ٢٠٠٢ ٤٥

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية ١٥٠ قرشاً		
سوريا ٥٠ ل.س	ليبيا ٥٠٠ درهم	
لبنان ٢٥٠٠ ليرة	السودان ٤٠٠ جنيه	
العراق ١٠٠٠ فلس	الجزائر ٥ دينار	
الأردن ١ دينار	الكويت ٨٠٠ فلس	
السعودية ١٠ ريال	دول الخليج ١٠٠ درهم	

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات ب شيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

BIBLIOTHE



التجاريون يواجهون المجاعة في حكومة عبيد كبير التجاريين

كلمة العدد

بقلم

محاسب

أحمد عاطف عبد الرحمن

رئيس مجلس الإدارة

أزمة النقابة منذ أكثر من عام وأثير الموضوع داخل اللجان البرلمانية وللأسف نسمع ما يندى له الجبين في تاريخ مصر أنه إذا أثير هذا الموضوع داخل المجلس سيعارضه الأعضاء بشدة مستقدين في ذلك إلى الأولوية التي أطلقها الدستور لنظام القطيع من العمال والفلاحين - أما طبقة المهنيين أو المتهنيين والمهانيين فلا شأن للعمال والفلاحين بهم فلن يلاقوا اهتماما داخل المجلس .

هذا ما انتهى إليه أمر أكبر تجمع نقابي في مصر مع تعرض ٩٠ ألف مستفيد من المعاش للحرمان والتوقف عن الصرف .

أما مقولة إن الدستور اهتم بالعمال والفلاحين ولم يهتم بمجتمع المثقفين لأن الدستور لا يعلم بأن ثبات الحال من المحال وأن العمال والفلاحين جاء العصر الذي هم فيه أحسن حالا من المثقفين حملة المؤهلات العلمية والذين يفترون الشوارع بحثاً عن العمل بل يمثلون النسبة الكبيرة في أعداد العاطلين بجانب زملائهم في صفة القطيع الرأسمالية الوطنية فقد ضاق بهم الحال هم الآن وأودت

إنه لمن المحزن والمؤسف ألا يجد مجتمع التجاريين من خريجي كليات التجارة ومعاهدها ومدارسها التجارية المعاش الذي يضمن لهم الحد الأدنى للكفاف وهم قادة النظام المالي في كافة أجهزة الدولة وعلى أكتافهم يتم الإعداد المالي للدولة بل منهم القادة للأجهزة والوحدات الاقتصادية ابتداء من البنوك والشركات العامة والخاصة - بمعنى آخر بأنهم عماد الاقتصاد القومي بل هم يمثلون دعامة للهيكل المالي وركيزة لأي أداء اقتصادي داخلي أو خارجي بالإضافة إلى قيادتهم للحكومة في معظم التشكيلات السابقة ورغم هذه الأهمية لا يجدون من الحكومة سوى الهوان والمذلة في استجداء الإعانات والمعونات لأكثر تجمع نقابي مهني في الدولة .

إن ميزانية النقابة قاربت على النفاد ومعاش التجاريين البسيط في حجمه والفقير في مساعده مستحقه إذا ما قورن بالمتبع في النقابات المهنية الأخرى وهذا المعاش مهدد بالتوقف ومما يدعو للعجب والتعجب أن نسمع أن أعضاء مجلس الشعب على علم بمشاكل

بحياتهم النكبات الاقتصادية فأصبحوا من رواد السجون وشاركوا المتقنين فى مؤسساتهم .

ومع هذا فالأفضلية للعمال والفلاحين ألم يأت الوقت لننتهى من هذه المهزلة ومذلة الإنسان لأخيه الإنسان وتصنيف البشر إلى قطعان أقرب إلى الحيوانات - إننا لا نعرف من أين أتى صاحب فلسفة أفضلية العمال والفلاحين على غيرهم من طبقات المجتمع وهل لها من شبهة فى دول العالم المتحضر أو المتخلف .

آن الأوان بعد التحول الاقتصادى الذى نعيشه بالأمه وأوجاعه أن يعاد صياغة هذا الدستور الشمولى البغيض لتعيد لأفراد المجتمع وحدتهم وحقهم فى حياة كريمة لا فرق بين إنسان وإنسان إلا بالنجاح والفلاح وأن تكون التفرقة على أساس الصالح والطالح لمن سيتقدم ويختاره الشعب بصرف النظر عن صفاته التى يتلاعب بها المستفيدون من هذا التقسيم حسب هواهم أملاً فى أن يعود للشعب المصرى آدميته بإلغاء هذه النسبة الشاذة .

والصودة إلى مجتمع التجاريين لا بد أن يطرح قانون عاجل يزيد من مصادر التمويل وهناك مجالات كثيرة يقع عبئها على القادرين ودون أن تمثل عبئاً على كاهل المواطن العادى .

نحن نناشد قادة التجاريين سواء فى مناصبهم الوزارية أو داخل التنظيمات السياسية أو الشعبية بأن يكون لهم ولاء لمجتمعهم الذى دائماً ما ينسى ويضيع وسط مشاكل الحكم ... بل يظن البعض أن ضياع الانتماء يدل على نزاهة الحكم بل للأسف هو ضياع للقيم

والأخلاق أن ينسى مجتمعنا بدأ منه وسيعود إليه إن أجلاً أو عاجلاً .

لم يعد مقبولاً أن نرى ما يحدث لنقابة التجاريين من انهيار كامل فى كيانها فالأمر لا يقف فقط عند حدود مجاعة تعيشها الآن هذه النقابة المزدهمة بأعضائها والفقيرة فى أن تجد الرعاية من كبارها الذين يمثلون أعلى المناصب ويجلسون الواحد وراء الآخر على كراسى الحكم والسلطة ولكنهم فى خضم الشهرة والمسئولية ينسون أنفسهم وانتماؤهم التى لا يمكنهم الابتعاد عنها أو التحلل منها لأنه فى ملف خدمتهم منذ بداية مشوار حياتهم فمن العار عليهم أن يتركوا نقابتهم وهى تحتضر وسط نقابات أقل منها عدداً ولكنها أكثر تنظيماً ورواجاً .

لقد قدمت النقابة ممثلة فى نقيبتها اقتراحات كثيرة لا تمثل عبئاً على ميزانية الدولة بل يتحملها القادرون فى تعاملاتهم بل هى فى حاجة إلى تقنين وقانون وأن يتبناها أحد ساداتنا ابتداءً من الدكتور / رئيس مجلس الوزراء وانتهاءً بالدكتور وزير المالية وكلاهما من أعضاء النقابة ولكنهم نسوها كما نسوا أنفسهم فى زحام العمل فالخدمة العامة يجب أن تطول هذه النقابة المنكوبة بأهلها وحتى ترعى عشرات بل مئات الآلاف من التجاريين الذين هم فى حاجة لتلك الجنيھات القليلة والتى تعد أقل معاش على مستوى النقابات على الإطلاق رحمة بنا يا كبارنا .

والله المعين والمستعان

المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات

Legal Liability

إعداد / مصطفى حسن بسيوني السعدني

محاسب قانوني عربي • عضو جمعية المحاسبة الأمريكية
المدير التنفيذي لمكتب التوجيه (محاسبون ومراجعون قانونيون)

الغير ليسوا أطرافاً في العقد المبرم بين المراجع والعميل ... نتيجة لاعتمادهم على رأى المراجع الذي يذيل به القوائم المالية ويحدد فيه رأيه عن مدى الاعتماد على تلك القوائم ومدى صدق تمثيلها لنتائج النشاط والمركز المالي للمنشأة ومن ثم فإنه إذا لحق بهم أى خسارة أو ضرر ناتجة من الاعتماد على قوائم مالية مضللة فيجب مساءلة المراجع عن ذلك .

كما أن ما حدث من انهيار وإفلاس شركتين من أكبر الشركات في العالم وهما « شركة إنترن » عملاق الطاقة الأمريكية العالمية وشركة الاتصالات العالمية « وورلد كوم » مما أحدث هزة عنيفة بأسواق المال العالمية وما تبع ذلك من تداعيات خطيرة لشركة آرثر أندرسون إحدى أكبر شركات المحاسبة في أمريكا والعالم ، وهى المسئولة عن مراجعة القوائم المالية للشركتين المذكورتين ، وإن كان هذا تصرفاً فردياً من بعض الشركاء في آرثر أندرسون وليس كلهم ، ولكن هذا التصرف أدى إلى انهيار المكتب علاوة على وضع المحاسبين والمراجعين في جميع أنحاء العالم في موضع الشك في نزاهتهم المهنية مما أصابهم جميعاً بالصدمة والحيرة مما يستدعى تكاتف جميع

تحتل المسؤولية القانونية Legal Liability وما يترتب عليها من آثار مركز الصدارة في اهتمامات المهنة ومن المعلوم أنه يجب على المهنيين دائماً أداء عملهم وفق مستوى مناسب من العناية عند تقديم الخدمات للآخرين (الطرف الذي قام بالتوقيع على العقد مع المراجع) ويتحمل المراجعون المسئولية المنصوص عليها في القانون فيما يتعلق بعقودهم مع العملاء ، حيث يجب مساءلتهم قانوناً بدعوى الإهمال أو خرق التعاقدات التي تؤدي إلى عدم تقديم الخدمة أو عدم بذل العناية المعتادة للعملاء .

ومن المتعارف عليه بوجه عام أن يبذل المراجع العناية المهنية المعتادة حتى يؤدي واجبه قبل الغير (الطرف الثالث) والمقصود بهم في هذا الصدد جميع الأطراف التي تعتمد على القوائم المالية وما تحتوى عليه من معلومات محاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وذلك بخلاف العميل (الطرف الذي قام بالتوقيع على العقد مع المراجع) ومن بين هذه الأطراف حملة الأسهم الحاليين والمحتملين ، البائعين ، رجال البنوك الدائنين المختلفين ، المستهلكين .

وتنشأ مسؤولية المراجع تجاه الغير (الطرف الثالث) في هذه الحالة - مع أن هؤلاء

من القضايا القانونية ومشكلات تتعلق بالديون وتراجع أسهم الشركة أكثر من ٨٥٪ من قيمتها خلال الأسابيع الست الماضية في بورصة نيويورك .

كما نشر بجريدة الوطن السعودية أيضاً في عددها الصادر في ٢٠٠٢/١١/١٠م " قدمت وكالة حكومية أمريكية دعوى قانونية ضد إيرنست انديونج العملاقة للمحاسبة بتهمة الاحتيال والإهمال وارتكاب مخالفات مهنية وطالبت تغريم الشركة ٥٤٨ مليون دولار تعويضاً عما ألحقته ممارسات الشركة من أضرار .

وتتعلق القضية التي رفعتها هيئة تأمين الودائع الفيدرالية التي تتولى مراقبة القطاع المصرفي بمراجعة شركة إيرنست اند يونج حسابات مصرف سوييرير الذي انهار في صيف العام الماضي .

واتهمت الوكالة الحكومية شركة المحاسبة بارتكاب خطأ في تحديد أصول المصرف والاعتماد في تأخير الإبلاغ عنه لأن ذلك كان سيجهض صفقة بقيمة ١١ مليار دولار لبيع وحدتها الاستثمارية إلى شركة فرنسية .

وتعين على هيئة الرقابة المصرفية أن تدفع ٧٥٠ مليون دولار بعد انهيار المصرف ، وقالت الهيئة في دعواها إن شركة إيرنست آند يونج اعترفت بأنها ضخمت أصول مصرف سوييرير بمقدار ٢٧٠ مليون دولار وإنها تعمدت التستر على الوضع المالي الحقيقي للمصرف .

من جهتها أصدرت الشركة بياناً قالت فيه إن انهيار المصرف حدث نتيجة عوامل ترتبط بالسوق لم يكن بالإمكان التنبؤ بها

المهنيين وحشد جميع طاقاتهم لمواجهة آثار هذه الأزمة الخطيرة التي قد تتذر بعواقب وخيمة على المهنة وعلى الشركات التي يتم مراجعة قوائمها المالية .

والمطالع لما نشر عن هذه القضايا يجد أنه توجد قضايا أخرى استحوذت على الرأي العام على سبيل المثال ما ورد بجريدة الوطن السعودية في عددها الصادر في ٢٠٠٢/١١/٦ تحت عنوان (اليجنى الأمريكية تتذر بفضيحة مالية على غرار إنرون) حيث إنه أعلنت شركة اليجنى الأمريكية للطاقة "Allegheny Energy Inc" عن وجود أخطاء في دفاتها المحاسبية ، وذكرت الشركة أنها أجلت الإعلان عن بياناتها المالية للربع الثالث من العام الحالي فيما كشفت عن قدر ضئيل من المعلومات حول طبيعة تلك الأخطاء في بياناتها المالية السابقة وقالت الشركة إن نتائجها للربع الثالث الذي كان متوقفاً للإعلان عنه أوائل الشهر الحالي لن يتم نشرها إلا بعد أن تنتهي الشركة ومراجعها "بريس ووترهاوس كوبرز" من إجراء مراجعة شاملة .

وقال محللون إن وجود أخطاء محاسبية في أعمال الشركة ينذر بفضيحة مالية جديدة على غرار فضيحة انهيار شركة إنرون فقد تأثرت أعمال "الينجى" بسبب تراجع تجارة الطاقة بعد انهيار إنرون حينما اضطرت الشركة للدخول في عمليات اقتراض كبيرة لتوسيع حجم أعمالها في العام الماضي واشترت أعمال تجارة الطاقة التابعة لمجموعة "ميريل-لينش" بقيمة ٤٩٠ مليون دولار والتي تواجه الآن عدداً

٤ - وجود قبول عام فى المجتمع برفع دعاوى قضائية من الأطراف التى أصيبت بالضرر ضد أى فرد لديه القدرة على دفع تعويض عن الضرر بغض النظر عن المخطئ . وهذه النظرة من المجتمع تتوافق مع العديد من الشروح الخاصة بالمسئولية القانونية ، ويطلق على ذلك المفهوم الحافظة المليئة بالمال Deep - Pocket للمساءلة .

٥ - أدت الأحكام المدنية ضد المراجعين ومنشآت المحاسبة فى بعض الحالات القليلة إلى تحفيز المحامين على توفير الخدمات القانونية وفقاً لأساس الأتعاب المشروطة ، وهذا يقدم عائداً إضافياً للطرف المصاب بالضرر عند نجاح الدعوى القضائية أيضاً ينتج عنه خسارة أقل فى حالة رفض الدعوى القضائية .

٦ - رغبة العديد من مزاولى المهنة ومنشآت المحاسبة فى تسوية المشكلات القانونية خارج المحاكم لتجنب دفع أتعاب كثيرة والرأى العام السلبي بدلاً من حل هذه المشكلات من خلال النظام القضائى .

٧ - الصعوبات التى تواجه المحاكم فى فهم وتفسير الجوانب الفنية فى المحاسبة والمراجعة .

٨ - تعدد المبادئ المحاسبية البديلة والتى على العميل الاختيار من بينها لغرض إعداد القوائم المالية مع عدم وجود معايير قاطعة وواضحة يستطيع المراجع من خلالها تقييم البديل أو البدائل التى تم

ولقد تعددت الكتابات التى تناولت طبيعة مسئولية المراجع كمزاول لمهنة المحاسبة والمراجعة من ناحية والأطراف التى يعتبر المراجع مسئولاً أمامها من ناحية أخرى ، ورغم تعدد الكتابات فلقد أجمعت هذه الكتابات على أنه منذ الستينات تزايد عدد القضايا المرفوعة ضد مزاولى المهن المختلفة بشكل ملحوظ ، ومن هؤلاء المزاولين بطبيعة الحال مراقبو الحسابات (المراجعون الخارجيون) .

ولقد ساعد على تزايد عدد القضايا المرفوعة ضد مراقبي الحسابات تضافر عدة عوامل لعل من أهمها ما يلى :-

١ - التعقيدات المتزايدة لعمليات الفحص والاختبار فى مجال مراجعة الحسابات والتى تعود إلى عدد من الاعتبارات أهمها : كبر حجم المشروعات واستخدام الحاسبات الآلية فى حسابات هذه المشروعات (التشغيل الإلكتروني للبيانات) ، ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتداخل عملياتها والاتجاه نحو العولمة وتعقد العمليات التشغيلية فى قطاع الأعمال ،

٢ - النمو المتزايد لإدراك مستخدمي القوائم المالية بأهمية ومسئوليات مراقبي الحسابات (المراجع الخارجى) .

٣ - الشعور المتزايد من جانب أسواق الأوراق المالية (البورصات) بتنفيذ مسئولياتها الخاصة بضرورة حماية مصالح المستثمرين .

النحو التالي :-

« يفترض في كل فرد يؤدي خدمات للآخرين في إطار تعاقدى أن يؤدي واجبه في ظل التعاقدات التي تشترط وجود المهارة كمتطلب أساسى ، حتى يستطيع تقديم الخدمة ، ويجب على الفرد أن يعلم أن رأى العام يعتقد أنه يمتلك درجة من المهارة المعتاد توافرها في الأفراد الآخرين الذين يقومون بمثل العمل الذى تعاقد على أدائه ، فإذا ثبت عكس ذلك ، يكون قد ارتكب عملاً من أعمال الغش تجاه أى شخص تعاقد معه لثقته في المهنة التي يعمل بها واعتماده عليها بوجه عام ، ولكن لا يجب الظن بأن كل فرد يتمتع بالمهارة أو لا يتمتع بها ، وقام بمباشرة مثل هذا العمل ، أن يؤديه بنجاح دون أخطاء كما يجب على الفرد أن يباشر العمل بنية صادقة واستقامة ولكن لا يتفى إمكانية الفشل وبالتالي يكون هذه الشخص مسئولاً أمام من تعاقد معه بسبب الإهمال أو سوء النية أو عدم الأمانة وليس بسبب الخسائر الناتجة عن أخطاء التقدير التي قام بها .

٢ - المسئولية عن تصرفات الآخرين

Liability for acts of others

يكون كل من الشركاء بصفة عامة في مكتب المحاسبة مسئولون بشكل مشترك عن الدعاوى المدنية الخاصة بأى منهم مع العلم بأن العقوبة على أحد الشركاء لا تمتد إلى الأصول الشخصية للشركاء الآخرين ما لم يكن أحد الشركاء الآخرين قد شارك في العمل الذي نتج عنه مساهمة الشريك قانوناً .

اختيارها وتحديد ما إذا كانت تمثل أفضلها في ظل الظروف القائمة .

٩ - تزايد عدد المشروعات التي تشغل كنتاجية مباشرة لعدم صدق وأمانة الإدارة .

١٠ - رغبة بعض مزاولي المهنة في الاستسلام والإذعان لضغوط الإدارة لضمان استمرارهم كمراجعين .

المفاهيم القانونية والمصطلحات التي تؤثر في المسئولية القانونية للمراجع :

تتعلق معظم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين بالقوائم المالية التي تم مراجعتها أو لم يتم مراجعتها وبالتالي ستركز المناقشة بصفة أساسية على هذين الجانبين من المحاسبة العامة دون الجوانب الأخرى .

ويوجد مجموعة من المفاهيم والمصطلحات القانونية التي يتم تطبيقها في كافة أنواع الدعاوى المرفوعة ضد المراجعين ، سيتم شرحها بإيجاز فيما يلي :-

أولاً : المفاهيم القانونية التي تؤثر في المسئولية القانونية للمراجع :-

١ - مفهوم الفرد الحصيف

Prudent Person Concept

يوجد اتفاق داخل المهنة والمحاكم على أن المراجع ليس ضامناً للقوائم المالية ، حيث يجب عليه فقط بذل العناية المهنية المعتادة ، ومع ذلك لا يتوقع من المراجع أن يؤدي عمله على نحو مثالى ، ويشار إلى المعيار الذى يتطلب من المراجع أن يبذل العناية المعتادة بمفهوم الفرد الحصيف ، ويُفسر ذلك على

الدعاوى القضائية التي يمكن رفعها ضد المراجع بسبب تأثير ذلك على النتيجة النهائية لكل دعوى .

١/١ - الإهمال البسيط (المعتاد)

Ordinary Negligence

أى غياب مستوى معقول من العناية من أى فرد يكون متوقعاً فى ضوء ظروف معينة ويجب عند تقييم مدى إهمال المراجع أن يتم التعرف على الطريقة التي كان سيتبعها المراجع الكفاء إذا واجه نفس الموقف .

١/٢ - الإهمال الجسيم Gross Negligence

يحدث نتيجة عدم بذل أقل قدر من العناية ، ويتعادل سلوك المراجع فى هذه الحالة مع السلوك المتوقع من شخص يتسم بالطيش .

١/٣ - الغش الاستدلالى Constructive Fraud

ويشير ذلك إلى وجود قدر من الإهمال الشديد أو غير المعتاد مع عدم وجود نية فى الخداع أو إلحاق الضرر بالآخرين ، ويطلق على الغش المستنتج مصطلح التهور مع الإهمال - Recklessness ، بمعنى إذا كان المراجع يعلم بأنه لم يقد بأداء المراجعة على نحو ملائم ومع ذلك أصدر التقرير سيعامل على أنه تصرف على نحو متهور على الرغم من عدم وجود النية لديه فى خداع مستخدمى القوائم المالية .

١/٤ - الغش Fraud :

الغش يقع عند حدوث التحريفات وتوافر المعرفة لدى المراجع عن أثرها السلبى ووجود النية لديه لخداع الآخرين . بمعنى وجود أخطاء عمدية وهى التى ترتكب عن قصد أو عمد والأخطاء العمدية تكون أشد خطراً من الأنواع

وأيضاً قد يسأل الشركاء قانوناً عن أعمال الآخرين الذين يعتمدون عليهم فى ظل قوانين الوكالة والمجموعات الثلاث التى يمكن للمراجع أن يثق فيها هى : الموظفون ، باقى المحاسبين المصرح لهم الذين تم تعيينهم لأداء جزء من العمل والمختصون الذين يتم استدعاؤهم لتقديم معلومات فنية ، وعلى سبيل المثال ، إذا أدى الموظف عمل المراجعة على نحو غير ملائم يكون الشريك مسئولاً من الوجهة القانونية عن أدائه .

٣ - نقص الاتصال الخاص

Lack of Privileged Communication

لا يحق للمحاسبين المرخص لهم فى ظل القانون العام أن يحجبوا المعلومات عن المحاكم على أساس خصوصية المعلومات حيث إنه يمكن للمحاكم استدعاء المراجع للاطلاع على أوراق العمل ، ولا يمكن بالتالى حجب المعلومات السرية بين المراجع والعميل عن المحكمة .

ثانياً : المصطلحات القانونية التى تؤثر فى المسئولية القانونية للمراجع :-

يمكن تفهم مسئوليات مراجع الحسابات بشكل أفضل عند التعرف على المصطلحات القانونية التى تؤثر فى المسئولية القانونية لمراجع الحسابات وهى :-

١ - الإهمال والغش Negligence and fraud
المصطلحات الأربعة التالية تتعلق بدرجة الخطأ التى قد تعرض المراجع للمساءلة القانونية ، ويعد أمراً مفيداً أن يتم التفريق فى المناقشة بين تطبيق القانون فى مختلف أنواع

بالمدعى ، وعلى سبيل المثال إذا قامت الإدارة عمداً بتحريف القوائم المالية يمكن أن يتحمل المراجع إجمالى الخسائر التى لحقت بالمساهمين فى حالة إفلاس الشركة وعدم قدرتها على الوفاء بالديون .

٤/٢ المسئولية القانونية المنفصلة والمسئولية القانونية النسبية :-

حجم الخسائر الذى يجب أن يتحمل المدعى عليه بما يتناسب مع الضرر الناتج عن إهماله ، وعلى سبيل المثال ، إذا قررت المحكمة أن إهمال المراجع فى أداء المراجعة سبب ٣٠٪ من الخسائر سيكون إجمالى الضرر الذى تسبب فيه المراجع بصفة إجمالية هو ٣٠ ٪ .

ويعد التقريق بين المسئولية القانونية المشتركة والمتعددة والمسئولية القانونية المنفصلة والنسبية أمراً حيوياً لأن حجم المبالغ الخاصة بهما سيختلف عند تقدير الضرر ، وبصفة عامة فإن هذين المنهجين سيتم تطبيقهما فى حالة المساءلة القانونية فى مواجهة الطرف الثالث فى ظل القانون العام والقوانين التشريعية .

أنواع مسئوليات المراجع وطبيعة كل منها :

لقد تعددت الآراء بصدد تبويب مسئوليات المراجع الخارجى والأطراف التى يكون المراجع مسئولاً أمامها فى كل نوع من أنواع هذه المسئولية ، ومن حيث مصادر المسئولية وإجراءات المساءلة فإنه يمكن تقسيم المسئولية إلى مجموعتين الأولى تعتمد على قواعد القانون العام الذى يعنى مجموعة القرارات القانونية السابقة والثانية يعتمد على

الأخرى لأنها ترتكب بفهمد إخفاء تلاعب بالدفاتر أو الحسابات أو بأصول المنشأة وهو من الجساممة بحيث يكون نوعاً من الغش أو التروير .

٢ - قانون العقد : Contract Law
٢/١ نقض العقد : Breach of Contract
وينتج عن عدم التزام طرف أو أطراف العقد بالوفاء بمتطلبات العقد .

٢/٢ الطرف الثالث : Third - Party Beneficiary
ويتمثل الطرف الثالث فى الأشخاص الذين ليس لهم حق الاطلاع على العقد ومع ذلك يكون معلوماً لدى أطراف العقد ويترتب على ذلك أن يكون له حقوق ومنافع نتيجة توقيع العقد .

٣ - القانون العام والنصوص التشريعية
Common and Statutory Law
٢/١ القانون العام : Common Law
تتمثل فى مواد القانون التى تم التوصل إليها من خلال أحكام القضاء فى المحاكم وليس من خلال التشريع .

٢/٢ النصوص التشريعية : Statutory Law
تتمثل فى التشريعات والقوانين القائمة التى تصدر من السلطة التشريعية فى الدولة والهيئات الحكومية الأخرى والهيئات المهنية .

٤ - تقدير حجم المسئولية القانونية
Assessed Proportion of Liability
٤/١ المسئولية القانونية المشتركة والمسئولية القانونية المتعددة :-

تتمثل فى تقدير المدعى لحجم الخسائر التى تكبدها بسبب المدعى عليه بغض النظر عن مدى اشتراك أطراف أخرى فى إلحاق الضرر

- تجاه عميله فى النواحي التالية :-
- ١/١ - ضرورة الالتزام بنصوص العقد المبرم بين المراجع والعميل وتنفيذ جميع بنوده بالكامل . فمن الملاحظ أن العقد الموقع بين المراجع والعميل يعتبر حجر الزاوية فى أى مسئولية تجاه العميل ، ومن ثم فإن فشل المراجع فى تنفيذ بنود العقد وتنفيذ الخدمات المنصوص عليها فإنه يعرض نفسه للمساءلة من قبل العميل .
 - ١/٢ - ضرورة بذل العناية المهنية المطلوبة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (المعيار الثالث من المعايير العامة) وإن عدم بذل هذه العناية يعرض المراجع للمساءلة نتيجة الإهمال العادى فى أداء المهام المطلوبة .
 - ومن الملاحظ أنه فى حالة ما إذا بذل المراجع العناية المهنية المعقولة بصدد تنفيذ اختيارات المراجعة وإعداد التقرير فممازال لا يوجد ضمان بأنه لن توجد معلومات مضللة أو كاذبة فى القوائم والتقارير المالية ، فالمراجع ليس من الضرورى مسئولاً عن أى خطأ نتيجة الفشل فى الكشف عن أى معلومات مزيفة فلكى يكون المراجع مسئولاً عن الإهمال العادى لابد من توافر الشروط التالية :-
 - أ - لابد أن يكون هناك عمل مرتبط بمعايير للسلوك (الأداء) .
 - ب - فشل المراجع فى الأداء وفقاً لهذا العمل .
 - ج - وجود علاقة سببية بين الإهمال والضرر المحقق .

- التشريعات والقوانين القائمة فى مجتمع ما بالإضافة إلى هذه المسئوليات المدنية توجد المسئولية الجنائية للمراجع والتي تحكمها ولا شك القوانين السائدة فى وقت معين وزمان محدد بالإضافة إلى المسئوليتين المدنية والجنائية يمكن لنا أن نضيف نوعاً ثالثاً من مسئوليات المراجع ألا وهى " المسئولية المهنية " والتي تعنى مسئولية المراجع أمام الجمعيات والتنظيمات المهنية أى أمام المهنة ككل ، ويكون مصدر هذا النوع من المسئولية ما تصدره الهيئات المهنية والتي تشرف على المهنة بفرض المحافظة على سير العمل والحفاظ على مستوى الجودة للخدمات المؤداة من قواعد ولوائح وإرشادات تكون ملزمة لمزاوى المهنة وتجعل الخروج عنها أحد مصادر المساءلة .
- ومن ثم فإن الآراء التى تناولت مسئولية المراجع الخارجى ، أظهرت بأنه يمكن التمييز بين الأنواع الأربعة التالية :-
- ١ - المسئولية القانونية للمراجع تجاه العميل .
 - ٢ - المسئولية المدنية للمراجع تجاه الغير (الطرف الثالث) .
 - ٣ - المسئولية الجنائية للمراجع .
 - ٤ - المسئولية المهنية للمراجع .
- وسوف نتناول كل نوع من أنواع مسئولية المراجع فى ضوء المعايير المهنية والقوانين والتشريعات السائدة .
- ١ - المسئولية القانونية للمراجع تجاه العميل .
- Liability To clients**
- تتمثل المسئولية القانونية للمراجع الخارجى

د - الطرف الآخر يتعرض لخسائر أو ضرر فعلى .

ولذلك نجد أن معايير المراجعة وإجراءاتها والقواعد التي تصدرها الهيئات المهنية للأداء المهني تعتبر الأساس في توصيف العناية المهنية المطلوبة والتي يتعين على المراجع مراعاتها عند الممارسة المهنية فإذا لم يستطع المراجع الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها وما تصدره الهيئات المهنية في هذا الصدد وأدى ذلك إلى عدم اكتشاف التلاعب أو الاختلاس فهنا يعتبر المراجع مسئولاً .

١/٣ - اكتشاف التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وأراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الاعتماد على أسس مقبولة أو الإهمال في ذكر حقائق جوهرية تؤثر على الإفصاح عن الحقيقة ، ولقد تم تعريف التلاعب بأنه التضليل بهدف الفس أو إخفاء حقائق بغية إلحاق الضرر بآخرين ، ويشترط في هذه الحالة لوجود التلاعب توافر عدة شروط هي :-

أ - توافر النية أو القصد لإخفاء بعض الحقائق أو تعديلها لتحقيق منافع شخصية أو تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية .
ب - وجود فرصة وإمكانية لدى القائم بالتلاعب بإخفاء ما يريد إخفائه ، وتزيد هذه الفرصة في حالة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة .

ج - وجود شخص يعتمد على المعلومات

المحاسبية غير الصحيحة أو التي لا تظهر الحقائق الجوهرية والضرورية .

د - تحقق الضرر بالشخص الذي قام بالاعتماد فعلاً على تلك المعلومات المحاسبية غير الصحيحة .

وبهذا يتضح أن التلاعب يختلف عن الإهمال حيث يمثل الثاني (الإهمال) عدم بذل العناية المهنية الكافية أو إصدار حكم مهني غير صحيح وذلك بدون قصد وينتج ذلك من عدم الدراية أو قلة الخبرة لدى المراجع .

١/٤ - المسئولية عن الإهمال الجسيم والذي قد يصل إلى حد التلاعب ، وفي هذه الحالة يزاول المراجع واجباته دون بذل العناية المهنية الكافية ومن أمثلة الإهمال الجسيم عدم تمكن المراجع من أداء خطوات المراجعة المطلوبة في ظل الظروف السائدة وهنا نود القول بأن المراجع يعتبر مسئولاً عن الإهمال الجسيم تماماً كمسئوليته عن الإهمال العادي أو التلاعب .

كما نود أن نشير إلى الوسائل التي يعتمد عليها المراجع في الدفاع عن إدانته في أي إهمال أو تلاعب تجاه عميله ، وأهم هذه الوسائل هي أوراق العمل التي يحتفظ بها للدفاع عن ادعاء الإهمال عندما يوجه إليه هذه الأوراق ستوضح أن عملية المراجعة قد خطط لها بطريقة ملائمة بعد الأخذ في الحسبان نتائج دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للعميل وأن

عملائه نتيجة إفلاسه وقد أوضح البنك أنه اتخذ قراره بالموافقة على منح القرض لهذا العميل استناداً إلى قوائم مالية مضللة تم مراجعتها بواسطة أحد المراجعين وتم توقيعه عليها بما يفيد ذلك ، وإن البنك لم يكن ليوافق على منح هذا العميل القرض إذا عرضت القوائم المالية لهذا العميل بصورة صحيحة . ولا شك ستكون إدانة هذا المراجع واعتباره مسؤولاً عما حدث .

ونلاحظ في مثالنا هذا أن الثلاثة أجزاء الهامة للمسئولية تتمثل في :-

- وجود قوائم مالية مضللة .
- وقوع خسائر مالية على الطرف الثالث.
- إن السبب في حدوث الخسائر المالية هو الاعتماد على القوائم المضللة .

ولا شك أن توافر هذه الأجزاء الثلاثة مجتمعة ضرورة لازمة قبل السماح للطرف الثالث بمساءلة المراجع ، ولقد بدأت البوادر في تزايد مسئولية المراجع تجاه الغير بحيث تغطى كذلك الإهمال العادي وسوف يكون لهذا الاتجاه عظيم الأثر على المسئولية القانونية للمراجع في المستقبل القريب .

٢/٢ - في ظل التشريعات القائمة :

لقد تحول المستخدم الأخير للقوائم المالية التي يتم مراجعتها خلال الأعوام الأخيرة من مالِك المنشأة إلى رجال البنوك والدائنين ثم أخيراً جمهور المستثمرين ، ولحماية هذه المجموعة المريضة من المستثمرين - الذين يعانون الكثير من الخسائر في سوق الأوراق المالية - فلقد

العمل قد تم الإشراف عليه بدقة وبطريقة مناسبة ، ومن هذه الوسائل كذلك فإنه يتم تحديد مسئولية المراجع ونطاق تطبيقها من خلال استخدام كل من خطاب الارتباط Engagement Letter وخطاب التمثيل Representation Letter .

٢ - المسئولية المدنية للمراجع تجاه الغير (الطرف الثالث)

Liability to Third Parties :

٢/١ - في ظل قواعد القانون العام :

تتمثل قواعد القانون العام في مجموع الأحكام القضائية التي صدرت على مر الأيام في مجال المساءلة القانونية لمراقبي الحسابات من جانب الأطراف المتضررة من الاعتماد على رأى المراجع عن القوائم المالية وما تحويه من معلومات محاسبية .

وتنشأ مسئولية المراجع تجاه الغير (الطرف الثالث) مع أن هؤلاء الغير ليسوا أطرافاً في العقد المبرم بين المراجع والعميل نتيجة لاعتمادهم على رأى المراجع الذي يذيل به القوائم المالية ويحدد فيه رأيه عن مدى الاعتماد على تلك القوائم ومدى صدق تمثيلها لنتائج النشاط والمركز المالي للمنشأة ومن ثم فإنه إذا لحق بهم خسارة أو ضرر ناتج من الاعتماد على قوائم مالية مضللة فيجب مساءلة المراجع عن ذلك .

ومثال ذلك قيام أحد البنوك برفع دعوى نتيجة عدم قدرته على تحصيل قرض من أحد

المعلومات المحاسبية المتاحة وذلك بوضع قواعد وسلوك المهنة .

وكما أوضح قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مسئولية مراقب الحسابات منها على سبيل المثال :-

نصت المادة (١٠٩) على " يكون مراقب الحسابات مسئولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذي يلحقها بسبب الأخطار التي تقع منه في تنفيذ عمله ، وإذا كان للشركة أكثر من مراقب واشتركوا في الخطأ كانوا مسئولين قبل الشركة بالتضامن "

كما نصت المادة (١٦٢) على " مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه يتحملها المخالف شخصياً أو بإحدى هاتين العقوبتين " . ولقد عدت المادة المخالفين ثمانية أنواع ما يهمنا في هذا الخصوص منهم مراقب الحسابات حيث نصت الفقرة السادسة منها على " كل مراقب وكل من يعمل في مكتبه تعتمد وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو أخفى عمداً وقائع جوهرية أو أغفل عمداً هذه الوقائع في التقرير الذي يقدمه للجمعية العامة وفقاً لأحكام هذا القانون " .

وكذلك صدر نظام الشركات السعودي وكما ورد في الفصل الخامس الفرع الثاني مراقب الحسابات المادة (١٢٣) " لا يجوز لمراقب الحسابات أن يذيع على المساهمين في غير الجمعية العامة أو إلى الغير ما وقف عليه من

حاولت بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٢٩ م إصدار العديد من اللوائح والقواعد في هذا الصدد وعلى الأخص قانون الأوراق المالية الصادر في عام ١٩٣٣ م

(Securities Act of 1933) ويختص هذا القانون بشأن تسجيل القوائم والتشرات . ويتعلق هذا القانون فقط بمتطلبات التقرير في الشركات التي تصدر أوراقاً مالية جديدة ، ويتمثل الطرف الوحيد الذي يمكنه أن يحصل على تعويض من المراجع في ظل هذا القانون في المشتري الأصلي للأوراق المالية ، وقد فرض هذا القانون عبئاً غير عادي على المراجع .

كذلك صدر قانون تداول الأوراق المالية الصادر في عام ١٩٣٤ م (Securities Exchange Act of 1934) وتتركز المسؤولية القانونية للمراجعين في ظل هذا القانون على نحو متكرر على القوائم المالية التي تمت مراجعتها والتي أصدرت للجمهور العام في تقارير سنوية أو تم تقديمها إلى هيئة سوق المال كجزء من تقارير (10-k) السنوية .

ولقد سائرت العديد من الدول ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث صدر دستور مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر عام ١٩٥٨ م ، وقد أوضح الضمانات الواجب توافرها في الأداء المهني للمراجع ، بما يضيف الثقة على رأى المراجع عن القوائم المالية محل الفحص بما يساعد مستخدمي هذه القوائم وخاصة المستثمرين الخارجيين في تقييم جودة

أصابه من ضرر ، أما المسؤولية الجنائية فيبتدى الضرر فيها نطاق الطرف الذى اعتمد على المعلومات المحاسبية التى تم مراجعتها إلى المجتمع ككل ، ويتعين فى هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية لمراقب الحسابات ، والتى تنص عليها التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات .

ويلاحظ أن المسؤولية الجنائية مسئولية شخصية - بخلاف المسئولية المدنية - فكل من يقترف أحد الأفعال التى يعاقب عليها القانون يتحمل هو شخصياً العقوبة حتى ولو كان من بين موظفى مكتب المراجعة أو أحد معاونى المراجع ، فلقد حدد قانون الشركات فى معظم البلدان الأفعال التى تستوجب مساءلة المراجع جنائياً والعقوبات التى تقابل كلاً منها .

٤ - المسئولية المهنية للمراجع .

The Profession Liability

يجدر بنا أن نوضح نقطة هامة وهى أن المسئولية القانونية للمراجع الخارجى تمثل الحد الأدنى لمسئولية المراجع والتى تحددها التشريعات التى تنظم المهنة حماية لقراء ومستخدمى القوائم المالية وما تحتوى عليه من معلومات ، ولذلك تحاول الهيئات المهنية التى تشرف على المهنة وتحافظ على مستوى جودة خدماتها ، إضافة عدد آخر من المسئوليات لخدمة المجتمع ككل ، وتزيد الثقة فى أعضاء المهنة ككل وما يؤدونه من خدمات وعادة ما يطلق على هذه المسئولية الإضافية " المسئولية

أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله وإلا وجب تغييره فضلاً عن مساءلته عن التعويض ، ويسأل مراقب الحسابات عن تعويض الضرر الذى يصيب الشركة أو المساهمين أو الغير بسبب الأخطاء التى تقع منه فى أداء عمله ، وإذا تعدد المراقبون كانوا مسئولين بالتضامن " .

وكذلك ورد فى الباب الثالث عشر العقوبات مادة (٢٢٩) " مع عدم الإخلال بما تقتضيه الشريعة الإسلامية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال سعودى ولا تتجاوز عشرين ألف ريال سعودى أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

ولقد عدت المادة المخالفين سبعة أنواع ما يهمنا فى هذا الخصوص منهم مراقب الحسابات حيث نصت الفقرة السادسة منها على ما يلى " كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات أو مصنف ذكر عمداً بيانات كاذبة فى الميزانية أو فى حساب الأرباح والخسائر أو فيما يعد من تقارير للشركاء أو الجمعية العامة أو أغفل تضمين هذه التقارير وقائع جوهرية بقصد إخفاء المركز المالى للشركة عن الشركاء أو عن غيرهم " .

٣ - المسئولية الجنائية للمراجع :

Criminal Liability

لقد سبق وأن أوضحنا أن مسئولية المراجع تجاه عميله وتجاه الغير تمثل المسئولية المدنية فى هذا الصدد والتى تعطى للطرف المتضرر من تصرفات المراجع الحق فى الحصول على تعويض يتناسب مع قدر ما

المهنية .

ولا شك أن تلك المسؤولية ستكون أقوى من أية مساءلة أخرى لأن التزام المراجع بالمسؤولية المهنية سوف يكون بعيداً عن أية مساءلة قانونية أخرى ، كذلك فإن الإخلال بالمسؤولية المهنية وعدم تحملها يعرض المراجع إلى الخروج من المهنة تماماً .

وتسعى الهيئات المهنية المختلفة إلى وضع التشريعات واللوائح التي تحدد طبيعة هذه المسؤولية من خلال وضع قواعد آداب وسلوك المهنة ، وهناك نقطة أخرى وهى ما تقوم به الهيئات المهنية من مساءلة مزاوى المهنة إذا صدر عنهم أية مخالفات ترى تلك الهيئة ضرورة الكف عنها ويطلق علي هذه المساءلة " المساءلة التأديبية " ولا شك أن الهدف من هذه المساءلة تقويم تصرفات مزاوى المهنة ، والمحافظة على مستوى الأداء وزيادة الثقة فيما يؤدون من أعمال ومايبدونه من أحكام .

ولقد منح القانون بمصر نقابة المحاسبين والمراجعين سلطة تأديب الأعضاء إذا ما أخلوا بالواجبات المهنية (الأمانة المهنية) أو بأدب وسلوك المهنة .

وتتدرج جزاءات المسؤولية التأديبية فى حالة ثبوت إخلال العضو بواجباته فى مزاولة المهنة أو ارتكابه أموراً مخلة بشرفها أو بكرامتها كالآتى :-

(أولاً) الإنذار .

(ثانياً) التوبيخ .

(ثالثاً) الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز

سنتين .

(رابعاً) شطب الاسم من جدول النقابة .

فشل الأعمال وفشل المراجعة وخطر المراجعة وفجوة التوقعات :

بعد أن تناولنا أنواع ومسؤوليات المراجع - التأديبية (المهنية) والمدنية والجنائية - وموقف المراجع من اكتشاف التلاعب والأخطاء والجهات التى يسأل أمامها .

نحاول الآن أن نستكشف السبب الرئيسى لرفع الدعاوى القضائية ضد المراجعين ثم التركيز على موضوع العناية المهنية اللازمة وما السبيل لبذل العناية المهنية اللازمة حتى يتجنب المراجعون المسؤولية القانونية ، مع الأخذ فى الاعتبار الالتزام بقواعد آداب وسلوك المهنة التى تمثل طوق النجاة لتجنب هذه المساءلة القانونية .

ويرى العديد من المهنيين من المحاسبين القانونيين وأنا واحد منهم أن السبب الرئيسى فى رفع الدعاوى القضائية ضد المراجعين يرجع فى عدم استيعاب مستخدمي القوائم المالية للفرق بين فشل الأعمال وفشل المراجعة ، والفرق بين فشل المراجعة وخطر المراجعة ، وكذلك فجوة التوقعات .

فشل الأعمال : Business Failure .

ويحدث ذلك عندما لا تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على دفع الديون التى عليها أو عندما لا تتمكن من مقابلة توقعات المستخدمين أو بسبب وجود ظروف اقتصادية أو ظروف داخلية بها مثل الكمبيوتر ، اتخاذ القرارات غير الصائبة أو وجهود منافسة غير متوقعة فى النشاط الذى تمهّل فيه وطبقاً

وإصدار تقرير خاطئ للمراجعة ، فإنه يثار الشك حول ما إذا كان المراجع قد مارس العناية المهنية المعتادة ، فإذا فشل المراجع في بذل هذه العناية يحدث فشل المراجعة ، وفي هذه الحالات يجيز القانون للأطراف التي حدث لها خسائر أو ضرر من جراء عدم بذل المراجع للعناية المعتادة للحصول على تعويض عن بعض أو كل الخسائر التي لحقت بهم من المراجع بسبب حدوث فشل المراجعة .

ومن الصعب أيضاً أن يتم تحديد متى فشل المراجع في بذل العناية المعتادة بسبب تعقد إجراءات المراجعة ومن الصعب أيضاً تحديد من له الحق في التعويض نتيجة تنفيذ المراجع في ضوء التقاليد القانونية .

وعلى الرغم من ذلك فإن فشل المراجع في بذل العناية المعتادة سيؤدي إلى مساءلته قانونياً وقد يؤدي إلى تحمل مكاتب المحاسبة للخسائر .

فجوة التوقعات : Expectation Gap .

تواجه مكاتب المحاسبة صعوبات من جراء وقوع فشل الأعمال وليس فشل المراجعة وعلى سبيل المثال إذا تم إعلان إفلاس شركة وثبت عجزها عن دفع الديون فمن المتعارف عليه أن يدعى مستخدمو القوائم المالية بفشل المراجعة وخاصة إذا كان أحدث تقرير للمراجع يوضح فيه رأيه بعدالة القوائم المالية ، وحتى إذا حدث فشل في الوحدة الاقتصادية وتم فيما بعد التعرف على وجود تحريفات بالقوائم المالية يمكن أن يدعى المستخدمون بإهمال المراجع مع ثبوت التزامه بمعايير المراجعة

لمعظم الآراء المهنية والقانونية سيظل هناك دائماً بعض الخطر لفشل الأعمال .

فشل المراجعة : Audit Failure .

ويحدث ذلك عندما يصدر المراجع تقريراً خاطئاً أو نتيجة لعدم تطبيق متطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها وكمثال قد يمين المراجع مساعدين غير أكفاء لأداء مهام المراجعة مما يؤدي إلى عدم اكتشاف تحريفات ذات أهمية نسبية عالية وكان من الممكن اكتشاف هذه التحريفات في حالة وجود مراجعين أكفاء .

خطر المراجعة : Audit Risk .

وهو الخطر الناتج عن استنتاج المراجع عدالة القوائم المالية وإصداره لتقرير نظيف ، في حين أن القوائم المالية تحتوي على تحريفات ذات أثر جوهري في ضوء مستوى الأهمية النسبية وحسب معظم الآراء المهنية لا يمكن أن يتوقع إتمام المراجعة مع الكشف عن كافة التحريفات ذات الأثر الجوهري في ضوء مستوى الأهمية النسبية حيث إن المراجعة محدودة بحجم العينة التي تم استخدامها ، كما أن التحريفات والفش للذين يمكن إخفاؤهما بمهارة قد لا يمكن اكتشافهما بسهولة وبالتالي يوجد دائماً بعض الخطر في أن المراجعة لن تؤدي إلى كشف كافة التحريفات الجوهرية حتى في ظل الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها .

ويتفق معظم المهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة على أنه في معظم حالات فشل المراجعة في الكشف عن التحريفات الجوهرية

المتعارف عليها .

ينشأ هذا الخلاف فى رأى بين المراجعين والمستخدمين كما سبق وأوضحنا بسبب ما يطلق عليه فجوة التوقعات ، حيث يرى معظم المراجعين أن أداء المراجعين يجب أن يتم فى إطار معايير المراجعة المتعارف عليها ، بينما يرى العديد من المستخدمين أن المراجع ضامن لدقة القوائم المالية ، ويرى البعض منهم أن المراجع ضامن للسلامة المالية للوحدة الاقتصادية محل المراجعة ، وينتج عادة عن فجوة التوقعات رفع قضايا بشكل لا مبرر له .

وعلى ذلك ربما يجب على القائمين على شئون المهنة أن يعرفوا مستخدمى القوائم المالية بدور المراجع والفرق بين فشل الأعمال والفشل فى المراجعة وخطر المراجعة ، ومن الأمور التى يجب على المراجع أن يأخذها على محمل الجد أن بعض الدعاوى القضائية قد ترفع على أمل أن يحصل الأفراد الذين لحقت بهم خسائر على تمويض من أى مصدر بفض النظر عما إذا كان هذا المصدر ارتكب أخطاء أم لا .

ومن هنا نشأت الحاجة إلى المعايير المهنية وخصوصاً ما يرتبط منها بمسئولية مراجع الحسابات وهو موضوع بذل العناية المهنية اللازمة التى تحدد نطاق الأداء المهني لعمل المراجع ، وكذلك يتم من خلالها الحكم على مسئولية المراجع وتقصيره من عدمه .

وتتطلب المعايير المهنية صموماً ضرورة بذل العناية المهنية المعتادة فى كافة جوانب المراجعة ، ذلك أن المراجع مسئول مهنيّاً عن

أداء عمله على نحو جاد وحذر .

بذل العناية المهنية اللازمة : -

يمكن تعريف العناية بطريقة سلبية بأنها عكس الإهمال ، أما لفرض وضع تعريف إيجابى للعناية فإنه يلزمه أولاً أن يكون المراقب متمتعاً باستقلال شخصيته تماماً عن جميع المؤثرات فيما عدا واجباته المهنية ، ويلزم ثانياً أن يكون المراقب مستكماً لجميع نواحى التأهيل العلمى المفترضة فيه ، حتى إذا عرضت له حالة معينة فإنه يكون على معرفة تامة بما يجب عليه أدائه نحوها بالوسائل التى يجب أن يسلكها فى ذلك الأداء .

والعناية فى هذه الظروف ، هى درجة التطبيق العلمى لهذه المعرفة ، ولما كانت درجة التطبيق العلمى المشار إليها مسألة موضوعية تختلف باختلاف الظروف التى يواجهها المراجع فى المنشآت المتنوعة فإن رجال القانون والمراجعين لم يتمكنوا من وضع القواعد لتحديد مستوى أو درجة العناية المطلوبة من المراجع واكتفوا بالإشارة إليها بمبارة غير محددة مثل (العناية الواجبة Due Care) أو (العناية المعقولة Reasonable) أو (العناية المناسبة Appropriate Care) أو (العناية الكافية Adequate Care) وتركوا الحكم على توافر أو عدم توافر هذه العناية للدراسة فى ضوء ظروف المراجع وظروف العملية التى يؤدّيها ، وينبنى الحكم على أساس رأى جمهوره المراجعين فيما لو واجهتهم نفس الظروف .

والعناية بهذا الشكل تقتضى من المراجع الاجتهاد واليقظة ، ولا يكفى لإثباتها مجرد

بتنفيذ التعليمات الصادرة إليهم تنفيذاً حرفياً أو سطحيّاً ولا يمكن أن يعد مثل هذا التنفيذ تطبيقاً سليماً للمستويات المهنية ، وعليه فلا يجب أن يهمل المراجع إذن في انتقاد ما أنجز المساعدون من أعمال وفي مراعاة صحة تطبيق الإجراءات في الظروف المحيطة بالعملية .

أما الطريقة العملية التي يتوصل بها المراجع إلى تحقيق الإشراف على أعمال المساعدين فإنها تكون باستخدام "أوراق عملية المراجعة Audit Working Papers" المستوفاة أي التي تغطي جميع بنود الحسابات وغيرها والتي تصمم بمهارة كافية لإعطاء المراجع الفكرة الصحيحة عن الأمور التي تتطوى عليها عملية المراجعة ، وتبرز في نفس الوقت أي خطأ قد يقع فيه المساعدون أنفسهم أو أي خطأ في المنشأة قد يفوت عليهم اكتشافه .

وأخيراً يشمل بذل العناية المهنية علاوة على ما سبق جوانب مثل :-

- اكتمال أوراق العمل .
- القيام بالتخطيط المناسب للعمل .
- القيام بالاختيارات اللازمة لأداء العمل .
- كفاية أدلة المراجعة التي يحصل عليها المراجع .
- موضوعية تقرير المراجعة .

كما يجب أن يتجنب المراجع - كمهني - الإهمال ولكن لا يتوقع منه أن يصل للحكم المثالي في كافة الحالات و عليه سيتم عرض معيار بذل العناية المهنية للالزمة .

وتتطلب المعايير المهنية عموماً ضرورة

تنفيذ أي تعليمات تنفيذاً حرفياً بل يجب أن يتعرف المراجع تماماً على القصد النهائي من العملية المعروضة عليه وأن يتوفر فيه حضور الذهن في تفهم وأداء الإجراءات التي ينفذها حتى ولو كانت الإجراءات روتينية ، وبذلك يكون يقظاً ومقدراً للمسئولية الملقاة على عاتقه فيجري الاستفسارات والتحريات حسبما تتطلبه الظروف التي يصادفها .

فالعناية إذن ، وبالرغم من أنها لا تتطلب عقلية عنيدة من جانب المراجع إلا أنها تقتضى عدم الاقتناع بسهولة بظاهر الأمور أو الإيضاحات المقدمة من موظفي المنشأة خاصة إذا علمنا أن تلك الإيضاحات تصدر من أشخاص قد تكون لهم مصلحة في تضليل المراجع .

وتقتضى العناية المعقولة أيضاً ألا يركن المراجع إلى معرفته الشخصية للعميل أو موظفيه أو إلى سمعتهم الطيبة في المجتمع وما عرف عنهم من نزاهة واستقامة حيث قد تقع الاختلاسات الهامة في جميع الحالات تقريباً من جانب الموظفين القدامى الموثوق بهم ، والمتمتعين بالسفعة الطيبة ، وخصوصاً قليلي الأجازات حرصاً منهم على مصلحة العمل .

كما أن العناية تحمل المراجع مسؤولية الإشراف الدقيق على أعمال المساعدين حتى لا تتقلب عملية المراجعة بين أيديهم إلى عملية آلية ينعدم فيها عنصر التقدير الشخصي فكثيراً ما نجد أن المساعدين ، في حالة غياب الإشراف الكافي على أعمالهم ، إنما يقومون

بالإضافة إلى حسن اختياره وتوجيهه لمعاونيه ومندوبيه الذين يعتمد عليهم فى تنفيذ تلك المهنة .

كما تنص المادة العاشرة على الآتى :-

" إن عدم إلمام أو إدراك مراقب الحسابات لواجباته المهنية لا يعفيه من المسؤولية فالجمهور له الحق فى أن يتوقع منه أداء مهمته على مستوى عال وبغاية معقولة فى كل ما يؤديه ."

وجاء فى المادة السابعة عشر أن :-

" الأخطاء التى يقع فيها مراقب الحسابات ولا ترقى إلى درجة مساءلته عنها يجب أن تكون قد وقعت بحسن نية وألا تكون مصبوغة بدافع الرغبة فى مسايرة العملاء أو بأى دافع آخر غير مرتبط بالمهنة ."

ويعد معرفة معنى وحدود العناية المعقولة كما ورد بدستور المهنة نرى أن أى إخلال بهذه القواعد يعنى قصور المراقب عن بذل العناية المعقولة .

٢ - بذل العناية المهنية اللازمة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة .

تشير لائحة السلوك المهني للمحاسبين القانونيين إلى " أن نقطة الفصل فى أى مهنة هى قبولها للمسؤولية أمام الجمهور " إذ فى بيئة اليوم الحديثة هناك الكثير من الشرائح الاجتماعية التى يتزايد عددها تعتمد فى اتخاذ قراراتها على بيانات ومعلومات لا سيطرة لهم عليها ، ولذلك تلجأ إلى المحاسبين الممارسين لمساعدتهم فى تقييم مصداقية بعض من تلك البيانات والمعلومات ، وفى هذه البيئة فإن أى

بذل العناية المهنية المعتادة فى كافة جوانب المراجعة ذلك أن المراجع مسئول مهنيأ عن أداء عمله على نحو جاد وحذر .

ومن هذا المنطلق سيتم عرض معيار بذل العناية المهنية اللازمة حسب المعايير الدولية للمراجعة والمعايير المهنية الصادرة فى كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وما ورد بدستور المهنة فى جمهورية مصر العربية .

١ - بذل العناية المهنية اللازمة وفقاً لدستور المهنة فى جمهورية مصر العربية :-

سوف لا نتعرض بالتفصيل لدستور المحاسبة والمراجعة الصادر فى أغسطس عام ١٩٥٨ م ولكن سيتم إعطاء بعض النقاط التى تزيد من تعرف القراء على معنى وحدود العناية المعقولة المطلوبة من المراقب وفقاً لدستور المهنة ، حيث تم تقسيم دستور المهنة لأربعة أبواب كما يلى :-

الباب الأول : الواجبات والحقوق المهنية .
الباب الثانى : الأمانة المهنية .
الباب الثالث : إيضاحات لبعض الأوضاع المهنية الخاصة .

الباب الرابع : آداب وسلوك المهنة .
تنص المادة التاسعة من دستور المهنة على ما يلى :-

" يحكم مسئولية مراقب الحسابات فى تنفيذ مهمته حرصه وعنايته وبذله المهارة المعقولة فى حدود القواعد والمبادئ المتعارف عليها والموصى بها وفى نطاق ظروف المنشأة

بلدانها ، ودور الاتحاد الدولي للمحاسبين هو توفير الإرشاد وتشجيع التقدم وترويج التوائم .
وبيان سياسة المجلس هذا يناقش الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين رقابة الجودة داخل هيئات أو جمعيات المحاسبة ، وعلى حد علمي أن جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية هي أحد هذه الهيئات أو الجمعيات المنوط بها في مصر القيام بهذا الخصوص بصفتها أحد أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين .

ليس في إمكان الاتحاد الدولي للمحاسبين أن يضع الخطط العريضة للخطوات التي تتخذها الهيئات الأعضاء لتأسيس معايير رقابة داخلية وبرنامج جودة فحص فعال ، حيث هناك ظروف تختلف بشكل كبير في مختلف الدول وعلى الهيئات الأعضاء أن تتشاور أو تحدد المعايير التي يمكن بها قياس سياسات وإجراءات رقابة الجودة التي يطلبها المحاسبون الممارسون ويجب أن تعين هذه المعايير أهداف رقابة الجودة واستنادا إلى المعيار الدولي للمراجعة رقم ٢٢٠ "رقابة الجودة لأعمال المراجعة" . ويرى الاتحاد الدولي للمحاسبين بأن لتلك المعايير علاقة بكافة أنواع المراجعة والخدمات ذات العلاقة التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة وهي :-

- ١ - جودة المستخدمين (المتطلبات المهنية) .
- على كافة أفراد المؤسسات (المكتب)
- الالتزام بمبادئ الاستقلال والأمانة
- والموضوعية والسرية والسلوك المهني .

ب - المهارات والكفاءة :

خلل ، سواء كان فعليا أو متصوراً ، من أي محاسب في العمل بالمعايير المهنية وبالمتطلبات القانونية سيجعل من الصعب على المهنة أن تحافظ على سمعتها وحرفتها وموضوعيتها وكفاءتها التي نالها بعد سنوات طويلة من خدمة العملاء وأرباب العمل والجمهور ، ولذلك فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين يرى أنه على الهيئات الأعضاء أن تظهر أن هناك ما يكفي من برامج الرقابة الذاتية معمول به لإعطاء تأكيد مقبول أن المحاسبين الممارسين يعملون بأعلى المعايير في تأدية المراجعة والخدمات ذات العلاقة وحيث إن تنظيم مهنة المحاسبة منفذ بمراعاة التكلفة والكفاءة من هؤلاء الأشخاص المكرسين الذين يشكلون المهنة فإنه من مصلحة مهنة المحاسبة في العالم والجمهور الذي تقدم له الخدمة أن تتكفل الهيئات الأعضاء بالالتزام من هذا النوع ببذل جهد لرقابة الذات ونشر هذا البرنامج.

إن تنفيذ سياسات وإجراءات ملائمة لرقابة الجودة هي من مسئولية كل هيئة أو جمعية محاسبين ممارسين للمهنة ، إن مهمة تشجيع ومساعدة مؤسسات المحاسبين الممارسين للمحافظة على جودة المراجعة والخدمات التابعة وتحسينها تقع بالدرجة الأولى على عاتق الهيئات الأعضاء في كل بلد معنى ، ويعتقد الاتحاد الدولي للمحاسبين أنه من مسئولية الهيئات الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف في البيئة القانونية والاجتماعية والعملية والتنظيمية السائدة في

سياسات وإجراءات رقابة الجودة .

٣ - بذل العناية المهنية اللازمة وفقاً للمعايير المراجعة السعودية :

من الصفات المميزة للمهني الممارس بذل العناية المهنية اللازمة للحصول على الأدلة والقرائن الملائمة وتقييمها بفرض الوصول إلى رأى موضوعى على القوائم المالية ، ولا شك أن تحديد درجة العناية المهنية اللازمة يعتمد على تقدير المراجع الشخصى لظروف المنشأة التى يراجع قوائمها المالية وطبيعة نشاطها وتقديره للاستخدامات المتوقعة للقوائم المالية وتقديره عليها .

ويتطلب معيار العناية المهنية اللازمة من المراجع الخارجى حسب نص المعيار السعودى ما يلى :-

٢/١ - يجب على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة فى جميع مراحل المراجعة وأن يقوم بتطبيق معايير المراجعة بدرجة من الحرص المتوقعة من مراجع آخر مؤهل تأهيلاً مهنيًا كافيًا .

٢/٢ - يجب على المراجع أن يكون على درجة كافية من الدباية بأمور المنشأة وظروفها وخططها والاستخدامات المتوقعة لقوائمها المالية وتقديره عنها .

٢/٣ - يجب على المراجع أن يتحرى الحقائق إلى أن يصل إلى نتائج موضوعية لا تعتمد على وجهة نظر مفرضة .

٢/٤ - يجب على المراجع الاستعانة بخبرة ومهارة الآخرين إذا تطلبت الأمور درجة من الخبرة والمهارة لا تتوفر لديه .

على المؤسسة (المكتب) أن تكون مزودة بأفراد من الذين حصلوا وحافظوا على المعايير الفنية والكفاءة المهنية المطلوبة ، للقيام بإنجاز مهامهم بالعناية اللازمة .

ج - التكيف بمهمة (توزيع المهام) .
تسند المهمة إلى الأفراد الذين لديهم درجة من التدريب والكفاءة الفنية التى تحتاجها الظروف .

د - التوجيه والإشراف .
يجب أن يكون هناك إشراف وتوجيه كافيان بالعمل وعلى مختلف مستوياته وذلك لتوفير ثقة معقولة للمؤسسة بأن العمل الذى تؤديه يتماشى مع معايير الجودة الملائمة ويجب التشاور ، كما لزم الأمر مع ذوى الخبرة .

هـ - قبول والمحافظة على العميل :
على المؤسسة (المكتب) أن تقوم بتقييم العميل المتوقع قبل قبوله ، وأن تنتظر - على أساس مستمر - بعلاقاتها مع العملاء الحاليين وعند اتخاذ قرار تجاه قبول أو المحافظة على عميل يجب على المؤسسة (المكتب) أن تتظر فى طبيعة العمل التى تتوخاه المهمة والظروف التى تجعل المؤسسة تتظر إلى المهمة على أنها تتطلب عناية خاصة أو أنها آتية بمخاطرة خاصة واستقلاليتهى (مضى لزم) وقدرتها على خدمة العميل بشكل ملائم ، واستقامة إدارة العميل.

و - الرقابة :
على المؤسسة (المكتب) أن تتابع فعالية

وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بكيفية إعداد التقرير النهائي ، وتتكون من أربعة معايير : ويقضى المعيار الثالث من المجموعة الأولى المستويات الشخصية للأداء المهني بما يلي : يجب أن يبذل المراقب العناية المهنية المعقولة أثناء تأدية مهمته وخلال إعداده لتقريره .

وعلى ذلك وفي ضوء المعايير المهنية التي تم التعرض لها ما هو السبيل لبذل العناية المهنية اللازمة حتى يتجنب المراجعون المسؤولية القانونية :

يجب على المراجع عند تنفيذه لمهنته الفنية أن يعمل طبقاً للوائح والمعايير المهنية وأن يتصرف بوعي ويجب أن يكون دائم الصدق والمقدرة على تبرير تصرفه تبريراً موضوعياً وفي سبيل ذلك ينبغي على المراجع :

- ١ - أن يقيم قدرته على القيام بمهمة المراجعة قبل قبولها .
- ٢ - الالتزام بالمعايير المهنية الصادرة عن الهيئات المسؤولة عن المهنة وأن يعمل على اختيار ما ينطبق منها على كل حالة مراجعة يقوم بمراجعتها .
- ٣ - أن يبين أن ما حصل عليه من معلومات حصل عليها بنفسه أو أنه اعتمد على جهة أخرى في سبيل ذلك .
- ٤ - أن يبلغ عن أى تصرف تقوم به الإدارة يضر بمصلحة المنشأة التي يراجعها ، ويتم الإبلاغ لأصحاب الشأن حالاً إذا كان الأمر يستدعي العجلة أو يشير في تقريره في حالة الاقتناع بعدم الاستعجال .

٤ - بذل العناية المهنية اللازمة وفقاً للمعايير الأمريكية .

يجب أن يبذل المراجع درجة معقولة من العناية أثناء قيامه بعملية المراجعة وأثناء إعداد التقرير أي أنه عندما يكون عمل المراجع ومن هم تحت إشرافه متمشياً مع معايير العمل الميداني للمراجعة وعندما يكون التقرير متمشياً مع معايير تقرير المراجع فإنه يمكن القول بأن المراجع قد بذل العناية المعقولة المشار إليها .

لقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهداً على وضع مستويات للأداء المهني لعملية الرقابة الخارجية على الحسابات وانتهت هذه الجهود بكتيب صدر عام ١٩٥٤ تحت عنوان "معايير المراجعة المتعارف عليها" هي تتضمن عشرة معايير مبنية إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

المجموعة الأولى : معايير عامة أو شخصية :
"General or personal Standards"

وهي مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي لمن سيزاولون عملية الرقابة ، وتتكون من ثلاثة معايير .

المجموعة الثانية : معايير العمل الميداني :
"Standards of field Work"

وهي مجموعة من المعايير أو المقاييس المتعلقة بإجراءات المراجعة الميدانية وتنفيذها ، وتتكون من ثلاثة معايير :

المجموعة الثالثة : معايير إعداد التقرير :
"Standards of reporting"

حتى يرتقى بالمستوى المهني لمساعديه حتى يتمكنوا من النهوض بمسئوليتهم وبالتالي بذل العناية المهنية الواجبة بالشكل المطلوب لأداء المهنة .

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت فى الإقاء الضوء على المسؤولية القانونية للمراجع القانونى وسبل بذل العناية المهنية لتجنب مخاطر فشل المراجعة والتعرض للمساءلة القانونية .

المراجع :-

- المراجعة مدخل متكامل (الفين أر ينز وجيمس لويك - ترجمة د/ محمد محمد عبدالقادر الديسطى)
- الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق (د/ محمد سمير الصبان)
- المراجعة الإطار النظرى والمجال التطبيقى (د/ متولى محمد الجمل و د/ عبدالمنعم محمود عبدالمنعم)
- دستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصدر فى ٤ أغسطس ١٩٥٨ م (نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية « نقابة التجارئين حالياً) .
- المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولى للمحاسبين ١٩٩٨م (من منشورات المجمع العربى - للمحاسبين القانونيين) .
- معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين) .

- ٥ - أن يبنى تقريره ورأيه على حقائق فنية فعمله فنى يعتمد على الدليل ولا يجب أن يكون للعاطفة فيه أثر .
- ٦ - أن يعتنى بأوراق عمله وينظمها ويحفظها بشكل جيد .
- ٧ - أن يشرف على مساعديه إشرافاً يمكنه من أداء أعمالهم حسب ما خطط لها .
- ٨ - أن يتعامل مع كل ذى علاقة لإصلاح أى أخطاء فنية يتسبب فى وقوعها .
- ٩ - أن لا يتساهل فى تأدية عمله والإشراف على مساعديه وإلا اعتبر مخطئاً بواجباته الفنية .
- ١٠ - أن لا يجعل الوقت حائلاً دون أداء عمله كما ينبغى ، فعندما يرى أن الوقت لا يمكنه من إنجاز المهمة فعليه أن يبلغ عميله بذلك .
- ١١ - عندما تكون تحت يده أصول للغير (للمميل) فعليه الاحتفاظ بها بمميز عن أمواله ، وإذا كان الاتفاق يقضى باستغلالها لصالح المميل فعليه أن ينفذ ذلك .
- ١٢ - التعليم المهنى المستمر وعلى المراجع أن يستمر فى الاطلاع ومتابعة كل ما يصبر عن الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة والجهات ذات العلاقة ، إذا لم يقم بذلك فيعتبر قد أخل بالتزاماته .
- ١٣ - تدريب العاملين الفنيين بالمكتب وهو استثمار فيما يدر عائداً كبيراً يساعد على بذل العناية المهنية المطلوبة .
- ١٤ - توفير المراجع العلمية لأعضاء المكتب



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقية يؤكدها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزل في أسواق العالم شرقاً وغرباً .
- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السمكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .

- قطن - ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحية وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ مشطية مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليمستر / قطن ، بوليمستر / فسكوز .

- من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحية للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشانبيات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

• غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ متري إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

• غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتفوز أسواق الشركة أسواق أوربا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزل المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى - وياقى دول أوربا الغربية - وأسواق دول أوربا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برقياً : شبينكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٤٨ -)

المكاتب : - الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٣٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

**دراسة لملاءمة المعالجة الضريبية
للاستهلاكات في الضريبة الموحدة
في ضوء الاتجاهات المحاسبية والضريبية المعاصرة**

دكتور / صبري عبدالحميد السميني

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

ويقصد بالملاءمة هنا تحقيق أعلى درجة من التوازن بين مصلحة الممول من جهة ومصلحة الخزانة العامة والمجتمع من جهة أخرى ، وتتحدد أهمية الدراسة بناءً على ذلك في المعاملة الضريبية للاستهلاكات يتحدد على ضوءها حجم الوعاء الضريبي ، ومن ثم ظهور أو اختفاء المشكلات في التطبيق حول هذا الجانب بين الممولين والإدارة الضريبية .

فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على اختبار صحة أو خطأ القروض التالية : ..

١ - المعاملة الضريبية للاستهلاك المالي هي الضريبة الموحدة جاءت أكثر ملائمة عن ذي قبل .

٢ - المعاملة الضريبية لاستهلاك الأصول الثابتة
الملموسة في الضريبة الموحدة أهل لملاءمة
عن التشريعات السابقة .

٣ - المعاملة الضريبية لاستهلاك الأصول

إن تحديد الوعاء الضريبي في ضرائب الدخل هو جزء أساسي من عمل المحاسبين ، وحتى يتحدد هذا الوعاء وفق الأوضاع الواردة في قانون الضرائب فإن الأمر يستلزم تحديد عناصر ثلاثة أساسية هي : -

- قيمة الإيرادات الخاضعة .
- قيمة التكاليف الواجبة الخصم .
- قيمة الاعفاءات المقررة .

وتعتبر الاستهلاكات بكل صورها سواء المالية أو الاستهلاكات العادية للأصول الثابتة الملموسة واستهلاك الأصول المعنوية والاستهلاكات الإضافية ذات تأثير مباشر على كل من عنصرى قيمة التكاليف الواجبة الخصم ، وقيمة الإعفاءات المصرح بها .

والتساؤل الذي تدور حوله هذه الدراسة هو :
إلى أى مدى حقق تشريع الضريبة الموحدة
الأخيرة في مصر المعاملة الملائمة للاستهلاكات
بكل صورها ؟

١ - في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ورد نص عدم الخضوع في المادة الثانية (بند ثانياً) من الكتاب الأول ضمن الباب الأول الخاص بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - ضمن الإيرادات الخاضعة - كاستثناء من حالات خضوع الاستهلاك المالي للضريبة .

٢ - في القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

تم نقل نص المادة ٢ في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى نص المادة ١١٩ من القانون حتى يتسق ذلك مع تخصيص كتاب مستقل للضريبة على أرباح شركات الأموال . إلا أنه يلاحظ أن النص قد ورد ضمن الإعفاءات الضريبية في هذا القانون بدلاً من نطاق الخضوع للضريبة كما كان الحال في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبذلك تغير التوصيف لهذه الحالة من حالة استثناء من عدم الخضوع إلى حالة إعفاء على الرغم من أن المشرع أسبق الفقرة الخاصة بذلك بعبارة « لا يخضع للضريبة ... » .

٣ - تعديلات القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

أبقى هذا القانون على نص المادة ١١٩ كما هو دون تعديل ، وأحال إلى اللائحة التنفيذية تبيان الشروط الواجب مراعاتها للتثبيت في كل حالة من أن العملية هي استهلاك حقيقي لرأس المال لا يخضع للضريبة أم استهلاك غير حقيقي واجب الخضوع . من ناحية أخرى أشار القانون إلى حالة خضوع الاستهلاك المالي للضريبة ، ويتبين

المعنوية في الضريبة الموحدة تعد أكثر ملاءمة مقارنة بالتشريعات السابقة .

٤ - المعاملة الضريبية للاستهلاك الإضافي في الضريبة الموحدة تعتبر أقل ملاءمة بالمقارنة عما جاء بالتشريعات السابقة .

مجتمع الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على نصوص القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ (قانون الضريبة الموحدة) ، وكذلك نصوص اللائحة التنفيذية لهذا القانون مقارنة بالنصوص المماثلة في التشريع قبل تعديله . مع الاسترشاد ببعض المعالجات الضريبية المماثلة في بعض الدول المتقدمة والنامية .

أولاً : تحليل للمعاملة الضريبية للاستهلاك المالي :

الاستهلاك المالي يعبر عن حالة قيام الشركة المساهمة بتخصيص جزء من أرباحها لمصادر جزء من رأسمالها أثناء نشاط الشركة لاعتبارات خاصة ، ويظهر الاستهلاك المالي بصورة واضحة في شركات الامتياز Franchise Company ، حيث يتطلب الأمر رد رأس المال خلال فترة حياتها عن طريق الاستهلاك المالي خلال عقد الامتياز .

وقد خشي المشرع منذ صدور القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن تلجأ الشركات المساهمة للتهرب الضريبي عن طريق إجراء توزيع يعد في ظاهره استهلاك لرأس المال ولكنه في حقيقة الأمر يمثل توزيعاً للأرباح .

لذلك حرص المشرع على تبيان الحالات التي يكون فيها الاستهلاك المالي غير خاضع للضريبة والحالات الأخرى التي يخضع فيها للضريبة .

ويمكن للباحث تلخيص تطور هذه المعاملة كما يلي :

■ الرأي الأول :

يرى أن تعتبر الشركة في حالة تصفية ويتم تقييم الأصول بالقيمة الحقيقية على هذا الأساس ، وفي هذا يقول أحد الكتاب ... نفترض أن الشركة في حالة تصفية ولذلك يتم تقييم أصولها المختلفة على أساس قيمتها الحقيقية في تاريخ الاستهلاك أي على أساس قيمتها الجارية وليس على أساس القيمة التي تظهر بها في الدفاتر والميزانية ... » .

■ الرأي الثاني :

يرى أن القيمة الحقيقية للألات والمعدات تتمثل في التكلفة بعد استبعاد مخصص الإهلاك ، وبالنسبة للأراضي والمباني فإنه يتبع طرقاً مختلفة لتحديد القيمة لها وهي :

- على أساس المثل .
- على أساس التكلفة مطروحاً منها مخصص الإهلاك بالنسبة للمباني .
- على أساس القيمة الرأسمالية للمقيمة الإيجارية ، خلال عدد معين من السنوات ، مع خصم مصاريف الصيانة .

٢ - المقارنة بين صافي الأصول بالقيمة الحقيقية ، مع رأس المال بالقيمة الدفترية فيه مخالفة لمضمون مبدأ المقابلة - Match ing Principle في المحاسبة ، ذلك لأنه مع استمرار حالة ارتفاع الأسعار والتضخم فهذا يعني أن صافي القيمة الحقيقية للأصول ستكون دائماً أكبر من رصيد رأس المال الظاهر في الدفاتر وهذا الأمر يؤدي إلى فوضى ضريبية على ارتفاع قيمة الأصول دون

ذلك من نص المادة ٦ بند ٢ بأن تسرى الضريبة على « ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون المقيمون عادة في مصر من أرباح أو عوائد أو تسديدات أو استهلاكات لرأس المال أثناء حياة الشركة كما يسرى الضريبة على ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون المشار إليهم نظير رد أو تسديد أو استهلاك حصص التأسيس أو حصص أصحاب النصيب إذا تم ذلك قبل حل الشركة أو تصفيتها » .

التحليل :

مما تقدم يكون للباحث عرض ملاحظاته عن المعاملة الضريبية للاستهلاك المالي في القوانين المختلفة المشار إليها فيما يلي :-

١ - من استعراض أحكام اللائحة التنفيذية في هذا المجال (المادة ٥٨) يثور التساؤل الآتي : ما المقصود بميزة القيمة الحقيقية True Value للأصول ؟ ومن المسئول عن تحديد هذه القيمة ؟ وهل القيمة الحقيقية للأصول هي ذاتها القيمة العادلة Fair Value or Arm's length لهذه الأصول ؟

والباحث يرى أن هذا التقييم يمكن أن يكون محل خلاف بين كل من الشركة ومصلحة الضرائب ومثل هذه الحالة تتطلب في رأي الباحث توافر معايير لتحديد القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات وقت إجراء الاستهلاك المالي .

وفي هذا المجال وجد الباحث اختلافاً في الرأي بين الباحثين يمكن عرضه فيما يلي :-

قيم الأصول الأخرى التي لن تؤول إلى الجهة المانحة ؟

إذا كانت القيمة محددة في العقد فهي بهذا الشكل تمثل قيمة مؤجلة يتطلب الأمر إيجاد القيمة الحالية يوم التقييم للأصول الأخرى حتى يتسنى معرفة إجمالي القيمة الحقيقية للأصول .

هنا يظهر تساؤل آخر بأي معدل خصم يمكن تحديد القيمة الحالية لتلك القيمة المؤجلة ؟ وهل يتم الاعتماد على سعر الخصم السائد في السوق ، أم يمكن استخدام معدل المائد على الاستثمار سواء الخاص بالمنشأة أو الصناعة ؟ يعتقد الباحث أن اللائحة التنفيذية كان يجب أن توفر إجابات حول هذا التساؤل وغيره في العناصر السابقة حتى لا يتسبب عدم التوضيح في ظهور مشاكل بين الإدارة الضريبية وبين الشركات صاحبة الحق في إجراء استهلاك مالي لرأس مالها .

٥ - يرى الباحث أن طبيعة معالجة الاستهلاك المالي في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعد أكثر قبولاً عن القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، حيث وردت في القانون الأول ضمن الإيرادات الخاضعة وغير الخاضعة ، أما القانون الثاني فقد أوردها ضمن الإعفاءات من الضريبة .

٦ - في الوقت الذي أحال فيه المشرع في المادة ١١٩ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على اللائحة التنفيذية ، إلا أنه باستعراض مواد هذه اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير

إجراء تعديل مماثل للقيمة الحقيقية لرأس المال .

٣ - هل يجوز الجمع بين الاستهلاك المالي والاستهلاك الصناعي ؟ أوضحت مصلحة الضرائب في هذا الشأن أن الأصل هو عدم جواز الجمع بين الاستهلاك المالي والاستهلاك الصناعي .

أما في الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة أو غيرها فإنه يجوز الجمع بين الاستهلاكين في حالات أهمها :

١ - الأصول الثابتة التي يتعين تجديدها أثناء عقد الامتياز .

ب - إذا كان رأس المال الأصلي أقل من قيمة المعدات الصناعية وفي هذه الحالة يسمح بإجراء استهلاك صناعي تكميلي بالإضافة إلى الاستهلاك المالي بشرط ألا يتعدى إجمالي الاستهلاكين قسط الاستهلاك العادي .

ج - الأصول الثابتة التي يتعين تسليمها في نهاية مدة عقد الامتياز بحالة جديدة ، والحكمة من ذلك هو إمكانية استرداد رأس المال المستثمر وإمكانية تسديد رأس المال وإحلال أصول جديدة في نهاية الفترة .

ويتبين من ذلك أنه لا يسمح لشركات الامتياز الجمع بين الاستهلاكين في حالة ما إذا نص عقد الامتياز على تسليم الشركة لأصولها الثابتة بالحالة الموجودة عليها .

٤ - في حالة قيام الشركة بتسليم بعض الأصول للجهة مانحة الامتياز مقابل هيئة ، فبأي أساس يتم تحديد هذه القيمة وإضافتها إلى

وجود الملاقة التأثيرية بينه وبين الإيراد . ويعد الاستهلاك المالي من وجهة النظر هذه من العمليات المالية المرتبطة باستخدام الربح وليس من العمليات الإيرادية المرتبطة بالحصول على الإيراد .

ولكننا نرى أن الهدف الأساسي من السماح بالاستهلاك المالي هو استرداد رأس المال المستثمر في الأصول التي ستؤول للجهة الإدارية مانحة الامتياز بدون مقابل على أساس أن شركة الامتياز لن يمكنها التصرف فيها بالبيع واستخدام حصيلة البيع لسداد رأس المال كما هو الحال في الشركات العادية .

وعلى هذا فإن قيمة هذه الأصول تمثل خسارة للشركة ينبغي تحميلها على الإيرادات الخاضعة للضريبة الناتجة من التصرف الاضطراري في أحد الأصول كالأستهلاك على أحد أصول الشركة للمنفعة العامة ، أو هلاك بعض أصولها بسبب احتراقها مثلاً ، حيث هي مثل هذه الحالات يسمح بخصم هذه الخسارة من الإيرادات الخاضعة للضريبة بالرغم من كونها أعباء تتحملها الشركة دون أن يكون لها علاقة تأثيرية بالإيرادات ، وتمشياً مع هذا المنطق فإن المعالجة الضريبية للاستهلاك المالي في حدود نصيب الأصول التي ستضطر شركة الامتياز التضحية بها بدون مقابل ينبغي أن يمد من الأعباء واجبة الخصم في مرحلة تحديد صافي الربح الضريبي وليس في مرحلة ربط الضريبة . »

ثانياً : - نطاق للمعاملة الضريبية للاستهلاك المالي :

بحرص المشرع الضريبي منذ صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على النص على حق الممول

المالية رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٩٤ نجد أنه أحال على اللائحة التنفيذية للكتاب الثاني للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

ويلاحظ على هذا المنصر وبعد عرض التساؤلات والملاحظات السابقة أن المشرع الضريبي في القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وكذلك في القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لم يغير شيئاً في مضمون المعالجة الضريبية للاستهلاك المالي منذ صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وبعد مضى هذه الفترة الطويلة على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وحُدُوث تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي في مصر ، فهل هذه المعالجة مازالت ملائمة للأخذ بها دون توضيح للأسس التي سيتم على ضوئها تحديد القيمة واجبة الخضوع للضريبة وتلك غير الخاضعة لما لذلك من تأثير مباشر على دلالة القوائم المالية لهذه الشركات وعلاقتها بالشركة الأم خارج مصر في الحالات التي تكون مركزها الرئيسي بالخارج .

وإذا كان الهدف الآن هو تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، فإنه من الواجب توضيح أسس المعالجة للاستهلاك المالي حتى تتضح الصورة أمام الشركات القاندة إلى مصر وحاصلة على امتياز من الدولة وفي هذا المجال يعرض البحث لوجهة نظر حديثة يقول فيها .

« من الملاحظ أن المعالجة الضريبية للاستهلاك المالي تتمشى مع ما قرره المشرع الضريبي في المادة ١١٩ قد استندت إلى أن الإهلاك المالي لا يعد تكتيفياً على الإيرادات الخاضعة للضريبة على أرباح شركات الأموال لعدم

الإيرادات الخاضعة للضريبة ، بينما لا يدخل الإهلاك ضمن التكاليف الواجبة الخصم وحيثه في ذلك هو أن القيمة الدفترية لهذه الأصول قد استهلكت بالكامل خلال السنوات السابقة ويمكن الرد على ذلك بأنه مع التسليم بهذه النتيجة يمكن استبعاد الإيرادات التي تحققت عن طريق هذه الأصول من الإيرادات بعد استهلاك قيمتها بالكامل .

ويرى الباحث أن المعالجة الضريبية يجب أن تعترف بالمعالجة المحاسبية لهذا النوع من الأصول ، وإقرار السياسة المحاسبية التي طبقتها الشركة في هذا المجال طبقاً للعرف الجارى ، حيث إن ما تأخذ به المصلحة حالياً لم يعد ملائماً للعرف السائد في الاتجاهات المحاسبية المعاصرة .

٢ - كيف يتم تحديد قيمة الأصول التي حصلت عليها الشركة كمنحة من الحكومة أو من جهة خارجية ومن ثم حساب استهلاك لها ؟
يقضى المعيار المحاسبى الدولى رقم ١٤ الصادر في هذا الشأن بأنه يتم تحديد قيمة هذه الأصول على أساس القيمة العادلة في السوق التي يتم التوصل إليها بين البائع والمشتري لإجراء صفقة ما ويشترط أن يكون كل منهما ملماً بظروف السوق .

وقد تناول المعيار مدخلين لمعالجة المنح الحكومية في الدفاتر وهما مدخل رأس المال ومدخل الإيراد ويقضى المدخل الأول بأن تضاف قيمة المنحة إلى حقوق المساهمين في الميزانية وتسقط هذه

في خصم الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت دائرة ما يجرى عليه العمل طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل من الإيرادات الخاضعة للضريبة ، وعند استعراض تشريعات ضرائب الدخل في الدول العربية اتضح أنها تلزم الممول باتباع طريقة القسط الثابت .

وتكرر النص في القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وكذلك في القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ بداته ، وقد حرص المشرع على أن تقدم الشركة ضمن مرفقات الاقرار كشفاً بحساب الاستهلاكات .

التحليل :

مع التسليم بأن الإهلاك الصناعى يمثل تكلفة من تكاليف الحصول على الإيرادات يجب خصمها منه سواء لأغراض تحديد صافى الدخل المحاسبى أو صافى الدخل الضريبى إلا أنه في هذا المجال تظهر التساؤلات والصعوبات التالية :

١ - مشكلة الأصول التي تم استهلاكها دفترياً وما زالت صالحة للاستخدام ومستخدمة في الإنتاج يستفاد من نصوص القانون واللوائح التنفيذية وتعليمات مصلحة الضرائب بأنه لا يجوز استهلاك هذه الأصول ضريبياً طالما أنه تم استرداد التكلفة التاريخية للأصل من الإيرادات الخاضعة للضريبة وهذا الاتجاه يتعارض مع ما جاء في أحكام النظام المحاسبى الموحد والذي نص على احتساب استهلاك للأصول المستهلكة دفترياً بنسبة ٥٠ ٪ من قسط الاستهلاك المادى يحمل على حسابات النتيجة .

ومعنى ذلك أن المشرع يعترف بالإيرادات التي تولدها هذه الأصول ويدخلها ضمن

المعالجة لمبررين هما :-

أ - إن المنح الحكومية وسيلة من وسائل التمويل ومن أغلب الأحيان لا يتم رد هذه المنح ومن ثم يتم إضافتها إلى حقوق الملكية .

ب - أن المنح الحكومية لا تعتبر إيراداً اكتسبته الشركة نتيجة مزاوله النشاط العادى وبالتالي لا يجوز أن تظهر فى قائمة الدخل حيث إنها تمثل حافزاً تقدمه الحكومة دون تكلفة تتحملها الشركة.

أما المدخل الثانى وهو مدخل الإيراد فإنه ينظر إلى المنح الحكومية باعتبارها إيراداً للشركة خلال فترة محاسبية واحدة أو أكثر وتستند معالجة المنح الحكومية طبقاً لهذا المدخل لعدة مبررات نوردتها كما يلى :-

أ - لا تمثل المنح الحكومية تمويلاً من المساهمين ، ومن ثم لا تضاف مباشرة إلى حقوق المساهمين وإنما تدرج فى قائمة الدخل فى الفترات المحاسبية المناسبة .

ب - يتم تقديم هذه المنح نظير مقابل معين والذي يتمثل فى قيام المنشأة التى تحصل على المنحة بتنفيذ سياسات أو إجراءات معينة تحددها الحكومة أو الجهة صاحبة المنحة ، وبالتالي يتم إدراجها فى قائمة الدخل لمقابلة النفقات التى تتعلق ببعض تلك السياسات .

ج - إن المنح الحكومية ذات طبيعة مالية لا تختلف عن الضرائب والعناصر الأخرى التى تظهر فى قائمة الدخل .
وقد خلص المعيار الدولى أن مدخل الإيراد

يعتبر أكثر قبولاً من مدخل رأس المال وفى هذه الحالة يتم توزيع المنح الحكومية على الفترات المالية التى يتم فيها تحمل التكاليف المتعلقة بالمنح ، ويتفق هذا مع مبدأ الاستحقاق .

وفى حالة تعذر وجود أساس مناسب لتخصيص المنحة على الفترات المالية فإنه قد يتم إثباتها كإيراد فى تاريخ استلامها .

كما بين المعيار ، عدم صعوبة تحديد الفترات المالية لتحصيل التكاليف المرتبطة بالمنحة ، ومن ثم يمكن تخصيص هذه المنحة لتلك الفترات ، ويتم معالجة المنح المخصصة لشراء أصول قابلة للإهلاك بحيث توزع قيمتها على الفترات المالية بنفس نسبة إهلاك هذه الأصول .

فهل ستأخذ مصلحة الضرائب فى مصر بهذه الاتجاهات لما لذلك من أثر مباشر على حجم الالتزامات الضريبية وحجم السيولة ونتائج النشاط وعناصر المركز المالى .

٢ - مدى جواز احتساب الاستهلاك الصناعى على أساس القيمة الاستبدالية للأصل فى حالة ما إذا قامت الشركة بحساب استهلاك إضافى .

يستفاد من استعراض القانون والتطبيقات عدم جواز احتساب الاستهلاك على أساس القيمة الاستبدالية للأصل ، وإنما يتمين احتسابه على أساس التكلفة التاريخية ، ويتبين أن المشرع لا يمتثل بالتضخم وتغيرات الأسعار وتأثير ذلك على القيمة

٦ - حالة إعادة تقييم المنشأة لأصولها القابلة للإملاكات :-

فى حالة إعادة تقييم أصل ما فى القوائم المالية بقيمة تزيد عن تكلفته التاريخية أو القيمة التى سبق أن قيم لها الأصل ، فإن القيمة الجديدة للأصل لا تمثل أساساً لتحديد الضرائب ويلاحظ أن إعادة فرق إعادة تقييم الأصول سواء بالزيادة أو النقص لتحديد الدخل المحاسبى والذى لا يتم على أساس التكلفة التاريخية أو أى أساس آخر مسموح به فى قوانين الضرائب ، سوف يمثل الفرق الأساسى بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبى .

ويمثل تحديد أثر الضرائب المتعلقة بالزيادة فى القيمة المنقولة للأصل وتحويل هذا المبلغ من حساب إعادة التقييم لرصيد الضرائب المؤجلة deferred tax balance أحد المناهج التى يمكن استخدامها وطبقا لهذا المنهج يحدث الفرق فى فترة لاحقة لإعادة التقييم فإن أثر الضرائب المتعلقة بالفرق يتم تحميلها على رصيد الضرائب المؤجلة ومن ثم فإنها لا تظهر كتفقات واجبة الخصم فى بعض الحالات ينعكس فى النفقة الواجبة الخصم وهنا يتم تحويل مبلغ مساو من رصيد الضرائب المؤجلة إلى مبلغ إعادة التقييم .

بحيث يوجد منهج آخر وهو الإفصاح فى ملاحق القوائم المالية عن بحث يوضح مبلغ أثر الضرائب المرتبطة بالزيادة فى قيمة الأصل فى تاريخ إعادة التقييم وفى الفترات اللاحقة فإنه يتم مراجعة مبلغ أثر الضرائب بحيث ينعكس على الفروق ..

الحقيقية للمنشأة ، وفى حالة قيام الشركة بحساب استهلاك إضافى على أساس القيمة الاستبدالية فإن المعالجة الضريبية فى هذا المجال يجب أن تتماشى مع هذا الاتجاه المحاسبى .

٤ - ما موقف مصلحة الضرائب من حالات عدم قيام الشركة باحتساب الاستهلاك الصناعى؟

لا شك أن الاستهلاك الصناعى يعتبر عبئاً على الإيراد الخاضع للضريبة ، ويجب أن يؤخذ فى الحسبان سواء كان الممول قد أدركه أو من عدمه ضمن التكاليف لتحديد الربح المحاسبى ، ومع ذلك نجد أن تعليمات المصلحة تشير إلى عدم إجبار الممول على أخذ الاستهلاك ضمن التكاليف الواجبة الخصم ، وهذا يعنى أن المصلحة تهتم بحجم العسيلة الضريبية دون مصلحة الممول الذى يدفع ضرائب على أرباح غير حقيقية فى حالة احتساب الاستهلاك الصناعى .

٥ - عند إعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول تطبيقاً للمعيار الدولى الصادر فى هذا الشأن حيث أوجب المعيار تعديل معدلات الإهلاك للفترة الحالية والفترات المستقبلية ... فما موقف مصلحة الضرائب من هذه الحالة ؟ هل ستستمر فى تطبيق معدلاتها دون مراعاة لما تم من تعديل فى معدلات الإهلاك فى الدفاتر والقوائم المحاسبية ؟ أم أنها ستستجيب لذلك تطبيقاً للنص الوارد فى التشريع .

الاتجاهات المحاسبية المعاصرة حيث يمكن أن تظهر الشهرة السالبة في قائمة المركز المالى بأحد البنات التالية :

- أ - بجانب الالتزامات في الميزانية .
- ب - مطروحة من قيمة الأصول حتى يمكن التعبير عن القيمة الصحيحة العادلة لهذه الأصول .
- ج - مطروحة من الشهرة الإيجابية في حالة وجودها .

رابعاً :- الاستهلاك الإضافي :

يعتبر الاستهلاك الإضافي ظاهرة مستحدثة نسبياً في قانون الضرائب المصري ، حيث ورد لأول مرة في القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والذي نص على أن يحسب الاستهلاك الإضافي للآلات والمعدات بنسبة ٢٠ % ويجوز زيادتها إلى ٣٠ % . ثم نص القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على خصم ٢٥ % من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة لاستخدامها في الإنتاج ، وذلك بالإضافة إلى الاستهلاكات المنصوص عليها / بالقانون / ويحسب الاستهلاك الإضافي اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الإنتاج ولمرة واحدة (بند ٤ ، مادة ٢٤) .

وفي القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وردت تعديلات على هذا النص وذلك في المادة ٢٧ من القانون مؤداها أنه يتم " خصم خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة أو تقوم بقصنيمها لاستخدامها في الإنتاج وذلك اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الإنتاج ولمرة واحدة على أن يحسب الاستهلاكات المنصوص عليها في القانون بعد خصم نسبة

ثالثاً :- تحليل المعاملة الضريبية لاستهلاك الأصول المعنوية :

لم يرد في القانون منذ عام ١٩٢٩ أية إشارة صريحة حول جواز أو عدم جواز إهلاك الأصول المعنوية ، وإن كان قد صدر حكم لمحكمة النقض عام ١٩٦٨ ثم صدرت التعليمات التفسيرية من المصلحة بذلك برقم ٢٧ في ٢٣/٤/١٩٦٩ والتي تقضى بجواز خصم استهلاك للشهرة في حالة سداد ثمن في مقابلها .

التحليل

وفي هذا المجال تظهر التساؤلات التالية :

- ١ - كيف يمكن التحقق من قيمة استهلاك الشهرة الذي قامت الشركة بحسابه ؟ بمعنى هل ستعترف المصلحة دون مناقشة بقيمة استهلاك الشهرة المدفوع فيها ثمن ، حيث إن الأمر في هذا الصدد مختلف عليه بين المحاسبين ، ومن بين الاتجاهات في هذا المجال ما يلي :
- أ - التخلص من الشهرة بأسرع وقت .
- ب - التخلص من الشهرة في مدة لا تزيد عن ٥ سنوات .

- ج - التخلص من الشهرة في مدة لا تزيد عن ٤٠ سنة .

فبأي هذه البدائل تأخذ المصلحة ؟ وما هي معايير الملاممة التي يمكن تطبيقها في هذا المجال ؟

- ٢ - هل تقبل المصلحة بالمعالجة المحاسبية للشهرة المالية Negative Goodwill الناتجة عن انخفاض صافي قيمة الأصول المملوكة من القيمة الحقيقية للمنشأة والتي أقرتها

وللرد على هذا التساؤل نجد :

- يقضى المعيار المحاسبى الدولى رقم ١٢ الخاص بالمحاسبية عن المقارنات والآلات والمعدات بأن يتم تقويم تلك الأصول على أساس تكاليف الإنتاج المرتبطة بالأصل سواء التكاليف المباشرة والتكاليف الغير مباشرة والتي يمكن تخصيصها لتلك الأصول مع ضرورة استبعاد أية أرباح داخلية عند حساب هذه التكاليف .

- تتفق المعالجة السابقة للمشغولات الداخلية مع ما جاء به النظام المحاسبى الموحد فى هذا الشأن حيث تقوم المشغولات على أساس تكلفة إنتاجها من أجور ومستلزمات سلعية وخدمية ومصروفات تحويلية جارية ويتم حصر هذه التكاليف فى حساب مراقبة مركز العمليات الرأسمالية .

د - ضرورة أن يكون الغرض من حيازة الآلات والمعدات هو استخدامها فى العملية الإنتاجية .

هـ - أن يتم احتساب هذا الاستهلاك من تاريخ استخدام الآلات والمعدات فى العملية الإنتاجية ، ويتم الاستفادة به مرة واحدة .

وفيما يلى نورد بعض الملاحظات :

١ - كان المشرع أكثر توفيقاً فى معالجة الاستهلاك الإضافى فى ظل القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ مقارنةً بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، إذ أجاز القانون ١٥٧ إمكانية الجمع بين الاستهلاك العادى والاستهلاك الإضافى ، وهذا يتماشى مع الغرض من الاستهلاك الإضافى فى أن يكون حافزاً للاستثمار

الخمس والعشرين فى المائة ... وذلك بشرط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة ... (بند ٣ ، مادة ٢٧) .

التحليل :

يتبين من العرض السابق أن المشرع وضع بعض الشروط للمنشآت حتى يمكنها الاستفادة من ميزة الاستهلاك الإضافى وهى :

١ - ألا تتعدى النسبة المسموح بها ٢٥% من التكلفة الفعلية للآلات والمعدات ، وإن كان القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ كان قد سمح بجواز زيادة النسبة إلى ٣٠% إلا أن القوانين التالية قامت بتخفيض تلك النسبة .

ب - أن تكون هذه الآلات والمعدات جديدة ، ولعل الهدف من ذلك هو تشجيع المستثمر على استبدال الأصول القديمة بأصول جديدة أكثر تطوراً ، وقد أثار البعض ... مشكلة السيارات الجديدة المشتراة لاستخدامها فى الإنتاج وإمكانية استفادة المنشأة بالاستهلاك الإضافى ، أم أن الأمر يقتصر على الآلات والمعدات فقط ؟ ويتطلب ذلك أن توضح مصلحة الضرائب الموقف فى هذا الشأن .

ج - تضمن القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ المشغولات الداخلية وهى الآلات والمعدات التى تقوم الشركة بتصنيعها حيث أنها لم ترد فى القانون السابق له ومع هذه الإضافة يظهر تساؤل عن كيفية تحديد قيمة هذه الآلات والمعدات .

للمنشأة من استهلاك إضافي وبين ما يحتسب لها من استهلاكات حقيقية في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة عمل كل صناعة أو تجارة وذلك إعمالاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وعلى الرغم من ذلك نجد أن مصلحة الضرائب أوضحت في مكان آخر من التفسيرات الصادرة بأنه « عند حساب القسط الأول للاستهلاك المادي للآلات الجديدة يمكن أن يتم ذلك بعد خصم قيمة الاستهلاك الإضافي من قيمة الأصل ولكن يراعى ألا تزيد قيمة الاستهلاك الإضافي والاستهلاكات العادية عن تكلفة الأصل » .

وقد أكد القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ على ذلك كما يتبين من النص « بعد خصم نسبة الخمسة والعشرين في المائة » .

وهذا يعني انتقاء الميزة من الإهلاك الإضافي بحيث أصبح استهلاكاً معجلاً في السنة الأولى ، وبهذا تنحصر استفادة الممول من الاستهلاك الإضافي هنا في زيادة التكاليف الواجبة الخصم في السنة الأولى من حياة الأصل .

النتائج والتوصيات :

تعرضت الدراسة بالتحليل للمعالجة الضريبية في الضريبة الموحدة للاستهلاكات في ضوء الاتجاهات المحاسبية والضريبة المعاصرة ، وقد شمل التحليل في هذا المجال أربعة صور من الاستهلاكات هي :

- الاستهلاك المالي .
- الاستهلاك الصناعي .
- استهلاك الأصول المعنوية .
- الاستهلاك الإضافي .

والتجديد .

وقد أكدت مصلحة الضرائب على ذلك بمثال توضيحي مفاده لو أن المنشأة اشترت آلة تكلفتها ١٠٠٠٠ جنيه وأن العمر الإنتاجي لهذه الآلة ١٠ سنوات ويتم إهلاك الآلة بطريقة القسط الثابت وأنه لا توجد قيمة بيعية للآلة في نهاية العمر الإنتاجي فيتم احتساب قسطي الاستهلاك كالتالي .:

قسط الاستهلاك المادي = $10000 \div 10 = 1000$ جنيه .
الاستهلاك الإضافي = $10000 \times 20\% = 2000$ جنيه .
وطبقاً لذلك فإنه يعفى من الضرائب المستحقة ما يعادل ١٢٥ ٪ من تكلفة الأصل طوال فترة حياته الإنتاجية ، ولعل ذلك يعتبر منطقياً حتى من مسمى الإهلاك الإضافي - وذلك لحفز المستثمر على إحلال الأصول الجديدة .

وقد أكد البعض على ذلك بقولهم « ... لا يترتب على خصم الإهلاك الإضافي تأثير على مقدار وفترة الإهلاك المادي ، حيث يتم تحديد أقساط الإهلاك المادي وتطبيق القواعد الخاصة به دون النظر إلى الإهلاك الإضافي »

كما أكدت ذلك تعليمات مصلحة الضرائب رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ بأنه « لا تمارض بين ما يحتسب للمنشأة من استهلاك إضافي بين ما يحتسب لها من استهلاكات حقيقية حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل وذلك إعمالاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ » .

وقد أصدرت مصلحة التعليمات التنفيذية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٨ والتي أيدت تعليماتها السابقة حيث ذكرت « ... لا تمارض بين ما يحتسب

وقد خلصت الدراسة في ذلك إلى أن هناك مجالات وتسؤالات متعددة حول هذه الجوانب تحتاج إلى صياغة واضحة من جانب المشرع الضريبي حتى يستكمل التشريع الضريبي مقومات تكامل الصياغة بما يتمشى مع الاتجاهات المعاصرة في مجال المحاسبة الدولية والضرائب على الدخل .

وبعد الدراسة التحليلية يمكن عرض نتائج الدراسة من خلال فروضها الأربعة كما يلي :-

١ - خطأ الفرض الأول حيث إن المعاملة

الضريبية للاستهلاك المالي في الضريبة الموحدة جاءت بنفس المعاملة السابقة ، ولم تضيف شيئاً ، ومازالت هناك حاجة لتطوير هذه المعاملة .

٢ - خطأ الفرض الثاني ذلك لأن المعاملة

الضريبية لاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة في الضريبة الموحدة جاءت على نفس النهج في التشريعات السابقة ، وهي بذلك لم تتعرض لجوانب أساسية ينبغي مواجهتها في التشريع الضريبي .

٣ - خطأ الفرض الثالث حيث إن المعاملة

الضريبية لاستهلاك الأصول المعنوية في الضريبة الموحدة لم تتطور في اتجاه مسايرة المعايير الدولية للمحاسبة والمنظور الحديث للأصول المعنوية وبخاصة شهرة المنشأة .

٤ - صحة الفرض الرابع والخاص بأن المعاملة

الضريبية للاستهلاك الإضافي في الضريبة الموحدة تعتبر أقل ملائمة بالمقارنة بالتشريعات السابقة .

وبناءً على ما تقدم يوصى الباحث بما يلي :

١ - إعادة صياغة المعاملة الضريبية للاستهلاك المالي بحيث يتضح المقصود بعبارة القيمة الحقيقية للأصول والمسئول عن تحديدها وإعادة النظر في طبيعة المقارنة بين صافي الأصول بالقيمة الحقيقية وبين رأس المال بما يتمشى مع مبدأ المقابلة السليمة في المحاسبة والضرائب ، وإضافة القيمة الخاصة برد الأصول في نهاية مدة الامتياز إلى الجزء غير الخاضع للضريبة .

٢ - إعادة صياغة المعاملة الضريبية

لاستهلاك الصناعي بحيث يتضح منها كيفية معاملة الأصول المستهلكة دفترياً وما زالت صالحة للاستخدام وكيفية معاملة استهلاك الأصول التي تم الحصول عليها كمنحة من الحكومة وتبيان المعاملة الضريبية في حالات قيام المنشأة بحساب استهلاك إضافي على الفرق بين القيمة الاستبدالية والقيمة الدفترية .

٣ - إعادة النظر في المعاملة الضريبية

للأصول المعنوية وبصفة خاصة شهرة المنشأة بما يتمشى مع الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال من ضرورة إهلاكها والاعتراف بالشهرة السلبية ، وكذلك الشهرة المكتسبة .

٤ - عدم استخدام معنى الاستهلاك الإضافي

وإدراجه ضمن المبالغ الواجبة الخصم تحت عنوان « منحة الاستثمار والتجديد » ومن ثم عدم الربط بين هذه المنحة وبين الاستهلاك العادي وحتى يتحقق الفرض الذي من أجله تقرررت هذه المنحة .

دليل التوقعات

(A.B.C.D)

دكتور / محمد الهاز

قارئ النشرة أمامه خريطة تحدد المنطقة أو المناطق محل التوقع للحالة وينتهي الأمر بعد عدة تحليلات عن منخفض جوى قادم من أو مرتفع جوى أو رياح قادمة من ... إلخ وفى النهاية بيان بدرجات الحرارة المتوقعة فى بعض العواصم أو بعض المحافظات ... أتوقف معك هنا عند تلك الدرجات أن لها حدوداً دنيا وحدوداً قصوى .

ثم دعنا نستخلص من ذلك بعض القواعد أو الإرشادات :-

١ - أن التوقع ليس نقطة ولكنه مدى فليس صحيح أن نقول إن درجة الحرارة المتوقعة غداً ٣٠ أو ٤٠ ولكن الصحيح أن نقول إن درجة الحرارة الدنيا ٢٠ والقصوى ٣٠ أى أن مداها خلال اليوم من ٢٠ إلى ٣٠ فالقاعدة الأولى فى إجراء التوقعات هى البحث عن مدى أو نطاق متوقع من كذا إلى كذا ... وليس عن نقطة أو رقم أو قيمة وحيدة .

٢ - أن التوقع ليس رجباً بالغيب ولكنه يتم فى إطار استقراء للظواهر القائمة أولاً : ماذا عليه الحال اليوم أو الآن ... تلك نقطة

دليل التوقعات "A"

هل يمكننا عزيزى رجل الأعمال ونحن نقاض أحد همومك حاجتك إلى توقع المتغيرات المحتملة وتأثيرها عليك وعلى السوق . هل يمكن أن نضع معاً دليلاً للتوقعات .
ونقصد بالدليل هنا الإرشادات والخطوات التى تساعدك على عمل « التوقعات » بشكل صحيح .

دعنا نبسط الأمر ونطرح هذا المثال فى البداية ... إذا تكاثرت السحب الداكنة فى السماء فى يوم ما فى منطقة معينة فهل نتوقع سقوط أمطار فى تلك المنطقة ؟

البعض سوف يسارع ويقول نعم سوف يعقب ذلك سقوط أمطار فى تلك المنطقة ... وقد يقع ذلك أو لا يقع ليس هذا ما يعيننا الآن فى هذا الأمر ... ما نهتم هنا به هو كيف نبني توقعاتك ؟ وليس أن تحدث تلك التوقعات أو لا تحدث ... إنها نقطة البداية فى بناء التوقعات ... كيف نبني تلك التوقعات بطريقة سليمة ؟ هذا هو السؤال .

تأمل معنى (نشرة الأحوال الجوية) التى تذاع عبر محطات راديو أو شاشة تليفزيون ، تجد

هي ٢٧ فإن ما عليه الحال يعنى أن هناك ارتفاعاً فى درجة حرارة هذا الشخص .

وإذا كان الحد الأعلى لدرجة الحرارة هو ٣٩ مثلاً ... فإن ما عليه الحال أن تلك الحال لم تصل إلى حافة الخطر كما أنها ليست عند الوضع المأمون .

٤ - وضع احتمالات أو احتمالات ما يمكن أن تصير إليه الحال القائمة أو «التوقعات المستقبلية» هل سوف تستمر درجة حرارة هذا الشخص عند ٢٨ درجة أم سوف تعود إلى وضعها الطبيعى عند ٢٧ درجة أم سوف ترتفع عن هذا الوضع لتصل إلى ٣٩ والسؤال كيف نجرى تلك التوقعات القاعدة هنا أن نبداً من فحص أسباب الوضع القائم .

هل هي مستمرة على حالها ؟ أم أنها سوف تتغير أو تتوقف ، وما هي العوامل التى تحكمها فى هذا التغير ؟ وهل هذا التغير مؤقت أو مستديم .

هذا الشخص الذى حرارته ٢٨ قد يعمل كمادات بالمياه الباردة فتراجع حرارته مؤقتاً ثم تعود للارتفاع وهذا التراجع رغم أهميته لم يعالج أسباب ارتفاع الحرارة ... هل سيتم تشخيص الأسباب وعلاج تلك الأسباب كيف ؟ وما هي الأدوات والآليات اللازمة والمطلوبة ؟ وكيف تتوقع النتائج التى تصاحب ذلك ... هذا كله

البداية ... فالقاعدة الثانية فى إجراء التوقعات هي « استقراء الوضع القائم » .

٣ - الاستقراء للوضع القائم يعنى ما هو الوضع القائم ؟ ولماذا هو على هذا النحو الآن ؟

السؤال هنا ما ولماذا ؟ ... والسؤال بما ينصرف لتحديد الوضع القائم فقط مجرد قراءة للوضع القائم .

أما السؤال لماذا ؟ ← فينصرف للتفسير وتحديد الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع القائم .

والقاعدة الثالثة فى التوقعات إذاً تكون أن نفرق بين الحالة القائمة وأسبابها وذلك لأن الحالة القائمة مجرد رصد لا بد أن يستند إلى دليل أو قياس بأفضل وأدق أساليب القياس ... أما أسباب ذلك فهي اجتهاد فى تفسير ما عليه الحال يستند إلى خبرة وتحليل .

دعنا نضرب مثلاً مبسطاً لذلك إن معرفة درجة حرارة شخص ما الآن لا تحتاج إلى اجتهاد إنها تحتاج إلى مقياس للحرارة - ترمومتر - وطريقة قياس صحيحة ثم قراءة لدرجة الحرارة المسجلة بهذا المقياس وفقاً لهذه الطريقة ولنفرض أنها جاءت ٢٨ درجة .

تلك هي الحالة القائمة ولكن لماذا هي على هذا النحو فهذا شئ آخر يحتاج إلى تفسير وتحليل .

ذلك أنه إذا كانت درجة الحرارة الطبيعية

ولنضرب مثلاً مبسطاً هنا لتوضيح ذلك دعنا نفترض أن طالباً معيناً يرسب في مادة الحساب مثلاً على مدار مرتين متتاليتين فهل نتوقع أن يرسب أو ينجح في المرة الثالثة كيف نحدد احتمال النجاح أو الرسوب هنا ؟ هل هو احتمال موضوعي أم احتمال ذاتي علينا أن نبحث الأسباب وراء هذا الرسوب المتكرر أولاً ، والظروف المحيطة بالطالب ، وقدرات الطالب نفسه ووضع الاحتمالات هنا بعضها سوف يخضع لقياسات مثل درجات الطالب في المواد الأخرى وفي مادة الحساب على مدار عدة سنوات وهنا يكون الاحتمال موضوعياً ... وبعضها لن يخضع لقياسات مثل الانطباعات التي سوف تتكون عن الطالب وهنا يكون الاحتمال ذاتياً ... وهكذا .

٥ - تحديد نسب تحقق الاحتمالات على ضوء العوامل المتوقع تأثيرها في الأفق الزمني لعملية التوقع المطلوبة .
وتلك عملية دقيقة تعنى أن نحدد الاحتمالات الممكنة المتوقعة ولكن مثلاً على سبيل المثال النجاح أو الرسوب أو الإعادة .

ونسبة تحقق كل احتمال وليكن الاحتمال الأول ٦٠٪ والثاني ٣٠٪ والثالث ١٠٪ تلك ال ٦٠ و ٣٠ و ١٠ يتم وضعها وتوقعها على ضوء العوامل المؤثرة في الفترة محل التوقع عن الطالب بخصوص مادة

يجب أن نقف عليه قبل أن نقوم بإجراء التوقعات لما يمكن أن يحدث .

دليل التوقعات "B"

ثلاث قواعد أو إرشادات في إطار دليل التوقعات نبث عنه في سعيها نحو وضع نظرية أو رؤية للتوقعات ... تلك القواعد هي :-

١ - التوقع يجب أن يكون لمدى معين « من ... إلى ... » وليس كقيمة وحيدة أو نقطة أو رقم « كذا »

٢ - التوقع يبدأ باستقراء الوضع القائم - ما عليه الحال - ثم معرفة أسباب هذا الوضع ولماذا جاء على هذا النحو - التحليل والتفسير .

٣ - التوقع يعنى وضع احتمالات لمسارات الوضع القائم في ضوء الأسباب القائمة والظروف المحيطة .

ونستكمل هنا بقية قواعد دليل التوقعات .
٤ - الاحتمالات المصاحبة للتوقعات نوعان :
١/٤ احتمالات موضوعية : بمعنى أنها تستند إلى عوامل يمكن توقعها وقياسها « عوامل مفسرة » .

٢/٤ احتمالات ذاتية : بمعنى أنها تستند إلى عوامل تتعلق بالخبرة الذاتية للشخص القائم بإجراء التوقعات ولا تستند إلى عوامل خارجية يمكن قياسها .

والقاعدة الرابعة هنا هي تحديد نوعية الاحتمالات المصاحبة للتوقعات المطلوبة .

الحساب .

٦ - القاعدة السادسة هي أن التوقعات لا يمكن أن تتحقق بنسبة ١٠٠ % ولكن هناك درجة لوجودتها تتراوح ما بين ٦٠ % و ٩٥ % تقريباً وكلما كانت فترة التوقع أقل كانت جودة التوقع أكبر بشكل عام وهنا ينبغي تجنب التوقعات لفترات طويلة نسبياً واعتبار تلك التوقعات ملامح عامة وتقريبية لعملية التقدير ... فمعالم الطريق ليست هي الفرصة للتغير في الأجل القصيرة ولكن الطريق نفسه عرضة للتغير .

٧ - التمييز بين الثوابت والمتغيرات في عملية التوقع تلك قاعدة أساسية تحكم جودة عملية التوقع ذلك أنه بالنسبة لأية ظاهرة محل التوقع لا يمكن القول بأن كل ما يحيط بها من عوامل عرضة للتغير في جميع الأوقات كلية ... فعمر الإنسان عنصر متغير من الطفولة إلى الصبا فالشباب فالنضج فالهرم . ولكن شخصية الإنسان خلال تلك المراحل لا تحدث في شكل قفزات ولكنها تتأثر بالمراحل الأولى وما أحاط بها في تلك الفترة من خبرات وأحداث ... والسوق في إطارها الطبيعي لها دورات تجارية من رواج وكساد تعرف بالدورة الاقتصادية أو التجارية ... وهكذا .

٨ - إن طبيعة عملية التوقع ليست كلها قياسية ومحسوبة ولكنها أيضاً تتطوى على جوانب تتعلق بالخبرة الذاتية للقائم بعملية التوقع وتعتبر « معاملاً مهماً » في جودة التوقعات ... فلو نظرنا إلى التوقعات في سباق الخيول مثلاً ... فإن المعرفة بأرض السباق ، ونوعية الخيول المشاركة في السباق والمتسابقين في هذا السباق ، والظروف التي يتم فيها السباق لا تحكم النتائج بنسبة ١٠٠ % ولكن يظل هناك « هامش صحيح » يتوقف على خبرة القائم بعملية التوقع ... هي إذاً حزمة متكاملة .

دليل التوقعات "C"

في بحثنا عن دليل للتوقعات يصلح كمرشد يساعد على إجراء عملية التوقع على نحو صحيح كان سؤالنا كيف تنهى توقعاتك .

وقد توصلنا إلى عدة قواعد في هذا الصدد تتعلق بالمفهوم والأدوات والضوابط المستخدمة في هذا الصدد ... واكمل لدينا في هذا الصدد ٨ قواعد هي :

١ - أن التوقعات هي البحث عن مدى أو نطاق « من ... إلى ... » عن قيمة وحيدة أو رقم « كذا » .

٢ - نقطة البداية في إجراء التوقعات هي استقرار الوضع القائم - ماذا عليه الحال ... وهذا يستند إلى دليل ومقياس لرصد

هي ٨٠% « فإن القيمة المتوقعة وفقاً لذلك عند حدودها الدنيا والقصوى تصبح على النحو التالي :

« القيمة الأولى »

الحد الأدنى = $٨٠\% \times ٧٠ \times ١٠٠٠ = ٥٦٠$ جنيهاً

الحد الأقصى = $٨٠\% \times ٧٠ \times ٣٠٠٠ = ١٦٨٠$ جنيهاً

ويمكن أن يكون احتمال التحقق ونسبة التحقق مختلفة بين الحد الأدنى والحد الأقصى للقيمة المتوقعة ولكننا افترضنا هنا - للتبسيط - أنها واحدة .

٧ - التفرقة بين الثوابت والمتغيرات في عملية التوقع أى ما هو خاضع للتغير وما هو ثابت في المدى الزمني لعملية التوقع فمعالم الطريق عرضة للتغير في الزمن القصير ولكن الطريق نفسه عرضة للتغير في الأجل الطويل .

٨ - تحديد « القيمة الثابتة » للتوقعات بإجراء هامش التصحيح الذي يستند إلى خبرة القوائم بعملية التوقع ... ذلك أن كل العوامل المحيطة بإجراء التوقعات ليست قابلة للقياس الموضوعى بنسبة ١٠٠% وإنما يبقى هناك دوماً عامل « الخبرة غير المقاسة » التي يكتسبها أهل المهنة نتيجة المخزون المتراكم من التجارب فإذا كان هامش التصحيح الذاتي هو ٥% فإن القيمة الثانية للتوقعات تصبح في حدها الأدنى $٥٦٠ \times ٩٥\% = ٥٢٢$ ، وفي

الوضع القائم « مثل قياس درجة حرارة المريض » ... ثم تحديد أسباب ما عليه الحال وهذا يعنى هنا لماذا درجة حرارة المريض مرتفعة أو منخفضة عن الوضع الطبيعى ... وهذا يستند إلى اجتهاد وتحليل وتفسير ...

٢ - الانطلاق من الوضع القائم لإجراء التوقعات المستقبلية يبدأ « بوضع احتمالات » ما يمكن أن يسلكه الوضع القائم من مسارات في أجل أو آجال معينة ... أى وضع « احتمالات المستقبل » ٤ - وضع « احتمالات المستقبل » يتطلب تحديد « نوعية تلك الاحتمالات » هل هي « موضوعية » قابلة للقياس والتفسير أم « ذاتية » تشكل وفقاً لخبرة القائم بإجراء التوقعات .

٥ - الاحتمالات بطبيعتها لا يفترض أنها ممكنة التحقق بنسبة ١٠٠% ومن هنا يجب تحديد « نسبة التحقق لكل احتمال » ما بين صفر % و ١٠٠% .

٦ - بضرب المدى للقيمة المتوقعة في احتمال تحققها في نسبة التحقق الخاصة بهذا الاحتمال نحصل على « القيمة الأولى » للتوقعات فإذا كان المدى للقيمة المتوقعة هو ١٠٠٠ جنيه كحد أدنى و ٣٠٠٠ كحد أقصى وكان احتمال ذلك هو ٧٠% ونسبة تحقق هذا الاحتمال « على مقياس الثقة

كمتوسط في العام هي ١٥٠ ألف جنيه سنوياً .

■ متوسط العائد على الاستثمار ٢٠٪ .

ماذا يعنى منهج صيانة التوقعات هنا ...
إنه يعنى أمرين - كما سبقت الإشارة - الأول أن يتم قياس الجدوى بأكثر من طريقة مثل طريقة فترة الاسترداد وطريقة صافى القيمة العالية للتدفقات النقدية وطريقة معدل العائد الداخلى ... إلخ . والثانى إجراء القياس بافتراض تغير كميات المبيعات وأسعار البيع وتكاليف التشغيل ... ورد فعل المنافسين ... إلخ وفقاً لمدة سيناريوهات وتقاس النتائج وفقاً لكل سيناريو على حدة . ويبقى لنا ثلاث قواعد أخرى فى دليل التوقعات لتكتمل لدينا ١٢ قاعدة وتلك القواعد الثلاث هى وضع النتائج على مقياس الزمن وضبط آليات التوقع ، والتصحيح النهائى للنتائج وفقاً لتوقع أفعال أو ردود أفعال السوق أو المنافسين ...

دليل التوقعات "D"

تسع قواعد انتظمت لدينا فى دليل التوقعات وتبقى لنا فى هذا الدليل ثلاث قواعد أخرى كى يكتمل هذا الدليل فى ١٢ قاعدة ... وتلك القواعد الثلاث هى :-
١٠ - وضع النتائج على مقياس الزمن .

ويعنى تلك القاعدة أن التوقعات ترتبط بمدى معين لقيمة تتعلق بمتغير أو حدث أو ظاهرة وبالأفعال أو ردود الأفعال المصاحبة لها ... وذلك خلال فترة زمنية معينة ... وتلك

حدها الأقصى $1680 \times 95\%$ أى ١٥٩٦ .
وبعد عرضنا لتلك القواعد التى عرضنا لها نستكمل هنا بقية الإطار الذى يحكم عملية التوقعات أو دليل التوقعات .

٩ - « تحديد المنهج العلمى لصيانة التوقعات »
ويعنى تلك القاعدة أن « تحقق الاحتمالات » المصاحبة للتوقعات يتطلب لرفع جودته أمران أساسيان هما :-
١/٩ - إجراء التوقعات بأكثر من طريقة ومراجعة النتائج للتحقق من سلامة القياس .

٢/٩ - وضع عدة سيناريوهات للعناصر الداخلة فى القياس من كميات وأسعار وتكاليف وأفعال وردود أفعال ، فى إطار سؤال ماذا لو ؟
ماذا لو تغيرت الكميات أو الأسعار أو التكلفة أو الأفعال .

ولنأخذ مثلاً مبسطاً على ذلك : لو افترضنا أننا نريد «توقع» الجدوى الاقتصادية «لمطعم» أو كافيتيريا فى موقع معين تكلفته الاستثمارية هى « مليون جنيه » وأجرينا التوقعات المحتملة وفقاً للقيمة الأولى والقيمة الثانية وكانت النتائج على النحو التالى :-

■ صافى الربح المتوقع كمتوسط فى السنوات الخمس الأولى هى « ٢٠٠ ألف جنيه سنوياً » .

■ صافى التدفقات النقدية الموجبة

الفترة قد تكون قصيرة الأمد أو متوسطة الأمد أو طويلة الأجل .

وتتصرف الفترة القصيرة غالباً إلى سنة فما دونها كما تتصرف الفترة المتوسطة إلى أكثر من سنة حتى ٣ سنوات والفترة الطويلة تزيد على ٣ سنوات .

وهذا ما نطلق عليه مقياس الزمن وقد نضع هذا المقياس في إطار أكبر من ذلك فتكون الفترة القصيرة من سنة إلى ٣ سنوات ... والمتوسطة من ٣ سنوات إلى ٧ سنوات ... والطويلة أكثر من ٧ سنوات وهكذا .

ويتوقف مقياس الزمن على طبيعة المتغيرات محل التوقع ودرجة عدم التأكد المحيطة بها وعلى الغرض من التوقع ذاته .

فإذا أردنا مثلاً أن نتوقع حجم المبيعات من منتج معين ... فإن هذا التوقع يلزم أن نحدد طبيعته من حيث خصائص هذا المنتج سلعياً كان أم خدمياً ... هل هو مثلاً ذو طبيعة موسمية أم أنه دائم ومستمر خلال الزمن ... هل توجد بيانات كافية عنه على مدار سلسلة زمنية طويلة يمكن أن تثير الطريق بشكل أفضل حول قراءة توقعاته ... وما هو الغرض من هذا التوقع لحجم المبيعات هل هو دراسة جدوى الاستثمار فيه أم لوضع خطة التسويق والبيع أم لمعرفة حجم أدوات ومستلزمات الإنتاج المطلوبة ... الخ .

النتائج على مقياس الزمن .

حجم المبيعات في الأجل القصير

حجم المبيعات في الأجل المتوسط

حجم المبيعات في الأجل الطويل

وفي كل مقياس من تلك المقاييس نحدد توقعاتنا لردود الأفعال أو الأفعال المصاحبة له .
١١ - ضبط آليات التوقع .

تلك القاعدة تعني أن لأية توقعات آليات تستخدم في وضعها وقراءتها وتقييم مستوى جودتها ... وأن هذه الآليات يجب ضبطها ... ودعنا نبسط هذا الأمر على النحو التالي :-

لو توقعنا أن المبيعات اليومية لدار سينما معينة في موقع معين بمدة من ٥٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ ألف جنيه في عدد ٤ حفلات يومية .
ولو أردنا أن نضع هذه النتائج على مقياس الزمن في الأجل القصير وهو « السنة » وكان عدد مقاعد تلك السينما هو ٢٠٠ مقعد ... فهذا يعني أمرين أساسيين :

● أن الإيراد المقدر من الكرسي الواحد هو ما بين في الحفلة الواحدة (٥٠,٠٠٠ / ٢٠٠ / ٤) أي ٦٢,٥ ألف جنيه ، (٧٠,٠٠٠ / ٢٠٠ / ٤) أي ٨٧,٥ ألف جنيه وهذا غير مقبول لعدة أسباب أولها أننا افترضنا نسبة أشغال للسينما ١٠٠٪ في كل عرض ... وثانيها أن سعر التذكرة ما بين ٦٢,٥ ألف جنيه و ٨٧,٥ ألف جنيه وهذا افتراضات غير واقعية .

تلك القاعدة تعنى أنه يلزم إجراء تصحيح أخير للنتائج على مقياس الزمن على ضوء الحالة الأكثر توقعاً خلال فترات التوقع من رواج أو كساد بالنسبة لسوق المنتجات محل التوقع وهذا التصحيح هو الثالث فى إطار عملية التوقع حيث تم إجراء تصحيح على قيمة التوقع الأولى « القيمة المتوقعة » احتمال التحقق فى نسبة التحقق » وذلك بمعامل تصحيح خبرة القائم بالقياس وحصلنا على القيمة الثانية ... وهنا نجرى تصحيحاً آخر بهامش الحالة الأكثر احتمالاً لنحصل على القيمة الثالثة .

متوسطا بنسبة الأشغال ومتوسطا لسعر التذكرة ... فلو افترضنا أن متوسط نسبة الأشغال على مدار العام هي ٢٠٪ وأن متوسط سعر التذكرة هو ١٥ جنيهاً فإن النتائج المتوقعة لمتوسط إيراد اليوم تكون على النحو التالى بالنسبة لكل حفلة ($200 \times 20\% \times 15$) أى ٦٠٠ جنيه أى أن متوسط إجمالى إيراد السينما فى اليوم $600 \times 4 = 2400$ جنيه ... وفى العام تصبح $2400 \times 312 = 751200$ جنيه فى السنة ... ذلك مجرد مثال مبسط لضبط آليات التوقع .
١٢ - التصحيح النهائى للنتائج « القيمة الثالثة » .



شركة بيع المصنوعات المصرية جهد متواصل لإسعاد الجميع

معروضات شتاء ٢٠٠٤

باسعار خاصة نهدىها لعملائنا



الدفء والرفاهية للأسرة المصرية
والأناقة لعشاق التميز

بيع المصنوعات المصرية ...

ريادة وراءها نشأة وطنية وتاريخ عريق

فهرس المجلة لعام ٢٠٠٣ م

م	الموضوع	العدد ورقم الصفحة	اسم الباحث
	كلمة العدد (رئيس التحرير) مشاكل مائة من واتج المالية		
١	• تخفيض الفائدة لا يكفي .	٤٠٥ ص ٢	رئيس مجلس الإدارة
٢	• الجبن الإداري - ولعبة القط والفار داخل البنوك «نداء» لا تنتظروا الكارثة ... القوائد تأكل الأخضر واليابس .	٤٠٦ ص ٢	ورئيس التحرير
٣	• سعر الصرف إلى أين ??? .	٤٠٧ ص ٢	محاسب
٤	• لابد من تدخل حكومي لحماية الصناعات الوطنية من البنوك .	٤٠٨ ص ٢	أحمد عاطف عبد الرحمن
٥	• مأساة شعب ... بل ... مأساة أمة .	٤٠٩ ص ٢	
٦	• في غياب التخطيط والترشيد (ضاعت الصناعة) .	٤١٠ ص ٢	
٧	• تعدادنا ٧١ مليوناً هذا العام .	٤١١ ص ٢	
٨	• القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ (بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي)	٤١٢ ص ٢	
٩	• البطالة (نتاج طبيعي لسوء التخطيط)	٤١٣ ص ٢	
١٠	• تحديات تواجه الصناعة المصرية .	٤١٤ ص ٢	
١١	• كارثة أم دمار شامل .	٤١٥ ص ٢	
١٢	• التجاريون يواجهون المجاعة في حكومة عبيد كبير التجاريين .	٤١٦ ص ٢	
	الضرائب		
١	• (تشريعات وأحكام) تعديلات الخصم والإضافة الجديدة أو المحصلة تحت حساب الضريبة .	٤٠٥ ص ٣٦	وزارة المالية
٢	• أثر المعاملة الضريبية على جذب الاستثمارات .	٤٠٥ ص ٣٩	إحسان محمد إبراهيم
٣	• التجارة الإلكترونية وكيفية معاملتها ضريبياً .	٤٠٧ ص ٢٧	د/سمير سعد مرقص
٤	• المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية (نموذج مقترح للتطبيق على مصر)	٤٠٧ ص ٣٨	د/سعيد عبدالعزيز عثمان
٥	• المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية (نموذج مقترح للتطبيق على مصر) (٢) (تكملة)	٤٠٨ ص ١١	د/سعيد عبدالعزيز عثمان
٦	• تحليل للمعايير المحاسبية للتجارة الإلكترونية وأثرها على مقومات الإعداد والفحص الضريبي في مصر .	٤٠٨ ص ١٨	د/محمد كمال الدين
٧	• المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية (نموذج مقترح	٤٠٩ ص ٣٨	فتحي أبو عجرة
			د/سعيد عبدالعزيز عثمان

(تابع) فهرس المجلة لعام ٢٠٠٣ م

م	الموضوع	العدد ورقم الصفحة	اسم الباحث
	تابع الضرائب		
٨	• للتطبيق على مصر (٣) (تكملة) • المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية (نموذج مقترح للتطبيق على مصر) (٤) (تكملة).	٤١٠ ص ٢٩	د/سعيد عبدالعزيز عثمان
٩	• الحوافز الضريبية لمشروعات المناطق الحرة .	٤١٢ ص ٤٢	د / حدى هيبه
١٠	• العوامل المؤثرة في كفاءة أداء المحاسب كخبير ضرائب (دراسة تحليلية وميدانية) .	٤١٣ ص ٤	د/ محمد عباس بدوى
١١	• استخدام الاستراتيجيات الضريبية في أحداث التكيف الهيكلي لتحديث مصر .	٤١٣ ص ٢٨	د/سمير سعد مرقص
١٢	• تفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات (١)	٤١٤ ص ١٤	عايدة حنا جرجس
١٣	• استخدام البطاقات الذكية للحيازة والملكية في الحفاظ على الثروات العقارية وتطوير العمل بمصلحة الضرائب العقارية .	٤١٤ ص ٣٥	محمد إسماعيل رضوان
١٤	• تفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات (٢) تكملة	٤١٥ ص ٨	عايدة حنا جرجس
١٥	• الضريبة الموحدة في ميزان الإسلام .	٤١٥ ص ١٩	د/ حسين شحاته
١٦	• التخطيط الضريبي (ندوة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب)	٤١٥ ص ٤٥	د/ سمير سعد مرقص
١٧	• دراسة لملاءمة المعالجة الضريبية للاستهلاكات في الضريبة الموحدة في ضوء الاتجاهات المحاسبية والضريبية المعاصرة	٤١٦ ص ٢٥	د/ أصرف حنا د/ صبرى عبد الحميد
	الاقتصاد		
١	• حماية الإنتاج المحلى في إطار اتفاقيات الجات	٤٠٦ ص ٣٢	د/ محسن هلال .
٢	• القروض المصرفية الأزمة والحل	٤٠٦ ص ٤٠	إمام كامل
٣	• استراتيجية التصدير في شركات إنتاج المواد الغذائية في الأردن .	٤٠٩ ص ١٧	د/ حمد راشد الغنير
٤	• أثر قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ على المشروعات الاستثمارية .	٤١٤ ص ٢١	د/ فوزية عزيز جرجس
٥	• قراءات في السوق	٤١٥ ص ٣٠	د/ محمد الباز
٦	• دليل التوقعات (قراءات)	٤١٦ ص ٣٧	د/ محمد الباز

(تابع) فهرس المجلة لعام ٢٠٠٣ م

م	الموضوع	العدد ورقم الصفحة	اسم الباحث
قانونية			
١	• أهم القوانين التي صدرت خلال عام ٢٠٠٣	٤٠٦ ص ٤٤	
٢	• مشروع قانون الصناعات الصغيرة	٤٠٨ ص ٨	
٣	• المستلزمات الضرورية لتفعيل التجارة الإلكترونية (مشروع خطة قانونية لتفعيل التجارة الإلكترونية)	٤٠٩ ص ٨	أ. د/ أبو العلا النمر
الإحصاء			
١	• مدى الاستخدام وعوامل التطبيق لنظام تبادل البيانات آليا (EDI) دراسة استطلاعية لسبع منظمات من خمسة قطاعات صناعية مختلفة في محافظة جدة	٤٠٥ ص ٤	د/ خالد بن عبدالعزيز الجميع
٢	• نظرية الإحصاء الإسلامي	٤٠٥ ص ٢٥	د/ سميح أحمد محمود
٣	• الإحصاء اللوغاريتمي والإحصاء التربوي	٤٠٦ ص ٢١	د/ سميح أحمد محمود
٤	• بعض المقاييس الإحصائية في الإحصاء الإسلامي .	٤٠٧ ص ١٩	د/ سميح أحمد محمود
٥	• التوزيع الاحتمالي لمعدل الأداء الإداري	٤٠٨ ص ٤	د/ سميح أحمد محمود
٦	• الإحصاء البيئي والإدارة البيئية .	٤١٠ ص ٩	د/ سميح أحمد محمود
اقتصاد ونمو			
١	• حساباتك وسعر الصرف الجديد ولماذا نخسر (قراءات)	٤٠٩ ص ٤	د/ محمد الباز
٢	• العوامل المؤثرة في اختيار العميل للمصرف التجاري المناسب	٤٠٩ ص ٢٩	د/ حمد راشد القدير
٣	• المشاكل الاقتصادية وتحرير سعر الصرف (قراءات)	٤١٠ ص ٤	د/ محمد الباز
٤	• التوقيع الإلكتروني .	٤١٢ ص ٣٢	إمام كامل
٥	• خطة مشاركة العاملين في الأسهم .	٤١٢ ص ٤٠	عبد الله العادلي
٦	• ملفات العثر مازالت قائمة تهدد الاقتصاد القومي .	٤١٥ ص ٤	د/ محمد لطفي حسونة
تسويق وإدارة			
١	• تقييم دور أقسام تأكيد الجودة لتحقيق مفهوم السيارة الآمنة «دراسة تطبيقية على صناعة سيارات الركوب بجمهورية مصر العربية»	٤٠٦ ص ٤	د/ فوزي شعبان مذكور

(تابع) فهرس المجلة لعام ٢٠٠٣ م

م	الموضوع	العدد ورقم الصفحة	اسم الباحث
تابع موضوعات تسويق وإدارة			
٢	• تقييم دور أقسام تأكيد الجودة لتحقيق مفهوم السيارة الآمنة «دراسة تطبيقية على صناعة سيارات الركوب بجمهورية مصر العربية» (٢) (تكملة)	٤٠٧ ص ٤	د/ فوزى شعبان مذكور
٣	• دور التجارة الإلكترونية وشبكة الإنترنت في الترويج السياحي وتنمية استثماراته .	٤١٠ ص ١٧	د/ سمير سعد مرقص
٤	• المؤتمر الدولي للإدارة عن بُعد والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية .	٤١٠ ص ٢٦	مركز الخليج العربي للاستشارات الدولية
٥	• أثر مكونات الصورة الذهنية المدركة والفعلية على درجة ولاء المستهلك المصرى للمنتجات المصرية بالمقارنة بمثيلاتها الأجنبية (بالتطبيق على منتجات الأجهزة المنزلية) .	٤١١ ص ٤	د/ عبدالعاطى لاشين محمد منسى
٦	• دور التجارة الإلكترونية وشبكة الإنترنت في الترويج السياحي وتنمية استثماراته . (٢) تكملة	٤١١ ص ٤١	د/ سمير سعد مرقص
٧	• تقييم المواطنين لجودة الخدمات الصحية الحكومية كمدخل لتطويرها (دراسة ميدانية) .	٤١٢ ص ٤	د/ أحمد مرسى الخواص
المحاسبة والمراجعة			
١	• دور مراجعى الحسابات فى تأمين استخدام شبكة الإنترنت فى إجراء عمليات التجارة الإلكترونية .	٤٠٨ ص ٣٧	م / خالد أحمد الفخرانى
٢	• مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة .	٤١٠ ص ٤٤	إمام كامل
٣	• المنهج العلمى لزيادة كفاءة وفاعلية أداء مراقب الحسابات للاستشارات الضريبية .	٤١٤ ص ٤	د/ سمير سعد مرقص
٤	• المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات .	٤١٦ ص ٤	د/ مصطفى حسن بسيونى
موضوعات عامة			
١	• حوار مطلوب (حول المشاكل العامة) قراءات	٤١٤ ص ٤٥	د/ محمد الناز

شركة مصر / إيران للفزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراتكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٢٥٠, ٥٤ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

٥١ % للجانب المصري وبمثله،

١ - شركة القابضة للقطن والفزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩ % للجانب الإيراني وبمثله

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من
نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مفرد ومزوي، بزم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحمر
على كوندزو شلل.

• قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الفزل الرفيع - مصنع الفزل المتوسط -

الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن

الإنتاج = ٢٦٠٠ طن

الإنتاج = ٥٢٥٠ طن

• الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣ إنجليزي الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي

• مصنع الفزل السميك -

الطاقة = ٢٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

• الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزي

• تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق
أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا
(اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من (٢٨ مليون جنيه)



الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

يقدم إبداعات شركاتها التابعة
لموسم الشتاء

المنسوجات المتميزة بأنواعها
الملابس الجاهزة والتركيب
الملابس الداخلية من القطن
المصري المتميز
التيشيرتات بأنواعها
أطقم الملابس والكوفرترات
البطاطين

إنتاجها يعنى
الجودة
الأولى
السعر المناسب

تباع

لدى القطاعين العام والخاص

للاستعلام: ٧ ش الطاهر - عابدين مبنى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للملابس

خلف بنك مصر - محمد فريدات: ٢٩٠٦٩٤٢ فاكس: ٢٩٠٣٢٣٥